

توصلت رئاسة مجلس المستشارين في الفترة الممتدة من 16 يناير 2018 إلى يومه الثلاثاء 23 يناير 2018 بـ:

- 23 سؤالاً شفهيًا؛
 - 12 سؤالاً كتابيًا؛
 - ثم 15 جواباً كتابيًا.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن في ارتباط بالموضوع الأول لهذه الجلسة، عندنا 7 أسئلة مبرجة، أفتح باب التدخلات بشأنها، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أذن الخير التي استقبلت آخر أخبار السماء وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني،

السيد الرئيس،

لاشك أن ما راكته المملكة المغربية وما سجلته من تحولات على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري، إضافة إلى الوعي والرغبة الأيكة في ركوب هودج التنمية وسلك مسار التنمية، عناصر قادت إلى إحداث و بروز قاموس جديد بمفاهيم جديدة وبإدمجات لفضية تداولية متطورة ومعبرة جدا من قبيل التنمية المندمجة، الديمقراطية التشاركية، التدبير التشاركي في أسلوب الإدارة المعاصرة، والحكمة التريية، وغيرها من المفاهيم الأساسية التي مفروض أنها اليوم تكون تجاوزت إشكاليات التعريف والتدقيق وتعدد الزوايا والمقاربات المعتمدة، لتبرز لنا أسلوبا جديدا وقدرة على التدبير الجيد للموارد المالية والبشرية داخل الجماعات المحلية وداخل الإدارة العمومية بشكل يحفظ كرامة المواطن المغربي، كيضمن الحقوق دياولو، ويجعله آلية من آليات خلق التنمية.

هاذ القاموس التي تكلمت عليه، السيد الرئيس المحترم، حتى هو تم تأنيته اليوم بمفهوم جديد أكثر تطور وأكثر تعبير التي هو الذكاء المجالي أو الذكاء الترابي، (l'intelligence territoriale)، والتي تبقى الحكامة الترابية عموده الفقري، أولا لخلق نوع من الدينامية التنموية من خلال إعادة رسم المجال، وكذلك لتمكين المتدخلين في العملية التنموية من فهم واستيعاب وتحليل المحيط قبل المرور إلى تجريب الحلول الملائمة لهاذ الوحدة الترابية أو

محضر الجلسة الحادية والأربعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 5 جادى الأول 1439هـ (23 يناير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبعة وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

- الموضوع الأول، "الحكمة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية"؛

- الموضوع الثاني، "سياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، كنا بانتظارك.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين:

- الموضوع الأول يتعلق بالحكمة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية.

- والموضوع الثاني يتعلق بسياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

ولكن قبل ذلك أريد أن أرحب بالسادة الوزراء الجدد، وأن أقول لهم بأن مجلس المستشارين يرحب بكم ويتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من مراسلات.

المستشار أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، لقد تضمن البرنامج الحكومي إجراءات مهمة لتكريس الحكامة الترابية والذي سيعتمد على مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة، بوصفها ورشا وطنيا يعزز الديمقراطية ويطور هيكل الدولة مع تكريس الحكامة الترابية، بما يحقق مساهمة الجهوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية جاذبية وتنافسية الجهات.

وقد أكد هذا البرنامج على نقطة محورية تتعلق بالأساس بمواكبة الجماعات الترابية والإسراع في تحويل الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها، كما يعتمد على تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن ما بين الجهات، كما أن محور التعمير وإعداد التراب يحتاج اليوم إلى ثورة حقيقية تعتمد على مراجعات جذرية في هذا المجال وتحتاج إلى الإسراع في إخراج مدونة التعمير.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أمام هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ميزت السنوات الأخيرة وأمام حجم التحديات والرهانات الجديدة التي يعرفها المغرب، وجدت الدولة نفسها مدعوة ليس فقط لمتابعة جهودها في مجال التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية، بل أيضا للقيام بمهام أخرى ذات أهمية خاصة وهي تشجيع وتقوية الإدارة المحلية بشقيها المحدد إما في إطار اللامركزية أو المنتخبة في إطار اللامركزية.

فلتحقيق التنمية الشمولية والمستدامة المنشودة أصبحت المراهنة أكثر من أي وقت مضى على المستوى الترابي، أو ما يسمى بالمقاربة الترابية في التنمية، بعد أن أثبتت المقاربة المركزية فشلها وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية المحلية الحقيقية.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا السياق، نرى أن الدولة المغربية مدعوة اليوم للقيام بمجموعة من الإصلاحات المحلية وسن العديد من الاستراتيجيات على غرار باقي القطاعات الأخرى لفهم مختلف المستويات الإدارية، الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية الثقافية، وذلك بإتباع سياسة عمومية محلية متكاملة وشاملة قوامها اللامركزية الحقيقية واللامركز الفعالة، الذي تأخذ

هاذ الوحدة الترابية، أقصد الجماعة، المدينة، الإقليم، الجهة.

على أي، حتى ألترم بسؤالي اليوم، والذي وجهنا للسيد رئيس الحكومة سيقا ومتنا، سنقف عند الحكامة الترابية وارتباطها بالتنمية المحلية، الحكامة الترابية كمقاربة كنداخل فيها المصالح، الوظائف والأدوار وتتقاطع فيها أيضا الثقافات والقيم، ولكن يبقى الهدف هو الوصول إلى صيغة مندمجة، متوازنة، كتحترم المواطن المغربي وكتراعي الخصوصية ديالو.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ثاني سؤال مبرمج فهاذ المحور لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات،

السيد رئيس الحكومة، نسألكم عن التدابير والإجراءات التي اتخذتموها أو تنوون اتخاذها لارتقاء بالحكامة الترابية في أفق تحقيق التنمية المنشودة؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

تشكل الحكامة الترابية مدخلا أساسيا لإرساء أسس قوية للتنمية المحلية المنشودة، وهو ما يتطلب تفعيل لورش الجهوية المتقدمة وتعزيز أدوار الجماعات الترابية والغرف الجهوية وتقوية أداء الإدارة العمومية محليا وجمويا.

بناء عليه، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول ما يلي:

ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال الحكامة الترابية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

مهامهم.

إن المتبع للشأن الترابي والمحلي لا يقر بالدور الأساسي المسند للمرافق الترابية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعيش اليومي للمواطن، وعلى الدور الذي تقوم به الجماعات الترابية بخصوص تقديم مجموعة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بغية تثبيت مبدأ القرب بالخدمات على أرض الواقع، غير أن هناك مجموعة من التحديات التي لازالت تعوق مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية، الأمر الذي يؤكد على استمرار حكمة مترددة ومحدودة النجاعة، وهذا ما جعل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله يؤكد في الرسالة السامية التي وجهها بتاريخ 16 نونبر 2017 إلى المنتدى البرلماني حول الجهات، "أن ورش الجهوية المتقدمة هو مشروع يمتد على المدى البعيد ويستوجب التحلي بكثير من الحزم لرفع الجهد واليقظة لمواجهة العقليات المحافظة والتفاعلية من أجل التكيف والتعديل والملائمة بكيفية مستمرة" انتهى نطق صاحب الجلالة.

ومن بين التحديات كذلك التي تعوق التنمية الترابية يمكن التذكير بما يلي:

- 1- غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للجماعات الترابية فيما يتعلق بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية؛
- 2- ضرورة التسريع بإطلاق ميثاق لا تركز مكتمل وشامل، إذ أن الأمر لم يعد يتعلق فقط بقرارات قطاعية مرتبطة بمناسبات آنية لتفويض التوقيع في هذا المجال أو ذاك أو بمجرد إنشاء مصالح لا مبررة، بل يتعين إقرار لا تركز حقيقي ومكتمل لنقل حقيقي للسلطات من المركز إلى الجهة وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.
- 3- يتعين أن يتسم ميثاق لا تركز بمخائص القرب والانسجام والفعالية والنجاعة وأن ينبنى على الحكامة الجيدة انطلاقا من مبادئ ملموسة، وهي التفريع والتوطين الترابي والانسجام بين عمل الوزارات على المستوى الجهوي وتقاسم الوسائل والتعاقد والتكامل بين كل المستويات الترابية؛

- 4- ضرورة تكوين الأطر العاملة بالوحدات الترابية في الميادين المتعلقة بتدبير الشأن العام والتكوين المستمر للمستشارين الجهويين والمحليين.
 - 5- إن التحدي الأكبر لجعل الجماعات الترابية فاعلا أساسيا في التنمية المحلية هو تقوية حكامتها المالية ومواردها الذاتية وتكريس استقلالها المالي، فحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، فإن 78% من مداخل الجماعات مصدرها التحويلات المالية من الدولة والموارد الضريبية التي تدبرها لفائدة الجماعات، وبصفة عامة يعزى الخصاص المالي للجماعات إلى عدم استغلال إمكانيتها الضريبية الضخمة، وأيضاً إلى محدودية تحكمتها في الوعاء الضريبي وفي تحصيل الضرائب والرسوم الذاتية، إضافة إلى التدبير المختل للأموال.
- وفي هذا السياق، فقد أوردت اليوم بعض المعطيات أن ديون

بعين الاعتبار مختلف الإشكالات التي تعاني منها التنمية والتحديات التي تواجهها قصد إتباع الاستراتيجية الترابية على المدى القريب والمتوسط ولم لا البعيد، قصد تحقيق تنمية هادفة وفعالة لعموم التراب الوطني.

لقد اكتسبت مسألة التنمية الترابية في الوقت الراهن أهمية فائقة بالنسبة للتدبير العمومي بالمغرب، وذلك نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية، وبالنظر إلى طبيعة الإكراهات والتحديات التي ظلت تواجهها المقاربة المركزية للتنمية، والتي تظل بلادنا للأسف حبيسها منذ الاستقلال إلى اليوم على جميع المستويات وذلك على الرغم من وجود الإدارة الترابية بشقيها المنتخبة والمعينة.

السيد رئيس الحكومة،

إن النهوض والرفع من مستوى التنمية المحلية في المملكة المغربية يعد أحد الرهانات التي ندافع عنها في فريق التجمع الوطني للأحرار، باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية والجوهرية التي من أجلها نهج المغرب لأسلوب اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري.

إن التنمية الترابية بالمغرب تستلزم من أجل تقدمها وسيرها منظومتين لا بد منها، منظومة اللامركزية وهي مبنية ومركبة، ومنظومة اللاتركيز الإداري وهي موضوعة بجانب الأولى، إلا أنها غير مركبة، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على ضرورة إصلاح الإدارة المحلية التي يعتبر المركز الأول للنهوض باللاتركيز الإداري وبلوغ الحكامة الترابية المنشودة والتي ستحول دون تحقيق التنمية، أبرزها التفاوتات المحلية.

وفي الأخير نؤكد، السيد رئيس الحكومة، على أن فريق التجمع الوطني للأحرار يبرز أن الحكامة الترابية وإن كانت تتطلب إقرار لامركزية حقيقية ولا تركيز إداري فعال، إلا أن تنزيلها يتطلب إدارة قوية بكفاءات تعتمد على النجاعة والفعالية في التدبير لتحقيق التوازن المفقود بين الجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أين وصل برنامج إقرار الحكامة الترابية؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة، بقيت دقيقة وبضعة ثواني، طيب شكرا، أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، وباسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أتوجه بأحر عبارات التهاني والترحيب للسادة الوزراء الجدد، وأتمنى لهم التوفيق والسداد في

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي سياسة الحكومة لضمان حكمة جيدة لتدبير الشأن المحلي والتغطية المجالية وتجاوز الاختلالات؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في هذا المحور مجموعة العمل التقديمي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

يسعدني أن أساهم باسم مجموعة العمل التقديمي في هذا النقاش الهام حول الحكامة الترابية ذات الارتباط الوثيق بالتنمية المحلية خاصة والتنمية بوجه عام.

فلا تنمية مجالية محلية حقيقية بدون حكمة ترابية ناجعة، ولا نموذج تنموي جديد بدون هذه الحكامة وبدون جموية متقدمة على أرض الواقع وليس فقط في النصوص.

لقد أصبحت التنمية حقا من حقوق الإنسان بعد أن أدرج الحق في التنمية سنة 1977 في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل حقوق الإنسان.

ومن حق ساكنة كل جماعة بمملكتنا أن تنعم بتنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على أسس الديمقراطية المحلية والشفافية والفعالية والمشاركة ومسؤولية الدولة، والحكومة قائمة في هذا المجال، وتطرح بالخصوص أسئلة لا بد من الإجابة عليها.

فإلى أي حد تلعب المجالس الترابية للحسابات دورا كاملا في محاسبة ومتابعة وتقييم أداء مالية الجماعات المحلية؟ وإلى أي حد تلعب وزارة الداخلية دورها المركزي في تقييم أداء وتدبير وتسيير الجماعات المحلية؟

وما مدى دعمها للجماعات المحلية التي عليها أن تبادر بمشاريع تنموية محلية هامة وطموحة ومهيكلت تخلق فرصا للعمل وتخلق إشعاعا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لساكنتها.

الجماعات الترابية فاقت 160 مليار درهم خلال سنة 2017، وأن ما يفوق 1600 جماعة ترابية اقترضت منذ انتخابات سنة 2015 وإلى حدود 2016 حوالي 10 مليار درهم، وهو ما يطرح تساؤلا عريضا حول الحكامة المالية للجماعات الترابية ومسؤولية السلطة الوصية في مواكبة المسؤولين المنتخبين. وفي نفس الاتجاه، وكما كشفت عن ذلك مختلف تقارير الهيئات الرسمية المكلفة بالمالية العامة، وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات، أن النقائص الملاحظة على مستوى تنظيم الإدارة المحلية وضعف التدبير وانعدام المشاركة الفعلية وإشراك الساكنة في تدبير الشأن المحلي، إضافة إلى انتفاء الإحساس بالمسؤولية وانتشار شعور الإفلات من العقاب، قد أثرت سلبا على مؤشرات التنمية المحلية، خاصة بالنسبة للفئات التي تعيش في وضعية الهشاشة والفقر، كما أكدت على ذلك المندوبية السامية للتخطيط، حيث أشارت إلى أن الفقر المتعدد الأبعاد ظاهرة قروية بامتياز حيث يعيش 85.4% من مجموع الفقراء بالوسط القروي سنة 2014 مقابل 80% سنة 2004.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب نسائل الحكومة حول الحكامة المتبعة في تنفيذ الاستراتيجيات والمخططات القطاعية على الصعيد الجهوي والمحلي؟

وما هي الآثار الملموسة لهذه السياسات على الساكنة؟ وهل تم بالفعل تقييم الحكامة التي تم نهجها لتنفيذ المشاريع والمخططات القطاعية على أرض الواقع؟

كذلك ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتقوية مبدأ التجانس والتكثافة المخططات والبرامج القطاعية الرامية إلى تنمية محلية مستدامة؟
كما نسائل الحكومة حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها قصد الإسراع بتفعيل ميثاق للتعاون الاقتصادي الجهوي يتيح نهج شراكة فاعلة وفعالة بين القطاع العام والخاص، من شأنها رسم أرضية مواتية لتحفيز الاستثمار الجهوي وتحسين مناخ الأعمال على الصعيد المجالي والمحلي؟

ما هي مقارنة الحكومة في معايير توزيع الاعتمادات المالية للدولة للجماعات بما في ذلك موارد صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وصندوق التضامن بين الجهات؟ وهل تم اعتماد معايير ومؤشرات جديدة يراعى فيها أساسا مستوى التنمية البشرية والتجهيزات العمومية والبنيات التحتية والمعدل العام للنشاط في الجهة؟
نتمنى لكم السيد رئيس الحكومة التوفيق.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

والمستشارين والمستشارات المحترمين،

أود في البداية أن أوجه الشكر كالعادة إلى جميع الفرق والأخوات والإخوان من السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح موضوع مرتبط بالحكمة الترابية، اللي هي واحد من المرتكزات الأساسية ديال السياسات العمومية وديال الترابي وديال البرامج الحكومية.

فمذ دستور 2011 أصبح هاذ المفهوم ديال الحكامة مفهوم مركزي في تدبير الشأن العام، تدبير المرافق الترابية، ونحن نعرف أن هذا كله مرتبط ارتباط وثيق بمصالح المواطنين والمواطنات وبالمستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين.

وقد حرصت الحكومة، كما ورد في عدد من التدخلات، على تنزيل جملة من الإصلاحات البنوية، إصلاحات هيكلية التي تصب في اتجاه دعم الحكامة الترابية شملت على الخصوص الإطار القانوني المنظم لهاذ الجماعات الترابية الذي أتمنا الحمد لله إخراج النصوص التطبيقية في ظرف قياسي، وهي كلها سواء القوانين أو المراسم التطبيقية تهدف في عمقها إلى إخضاع تدبير الشأن العام المحلي لقواعد الحكامة الجيدة والقائمة على عدد من المبادئ، أهمها:

أولا، المساواة بين المواطنين في ولوج المرفق العمومي وفي الحصول على الخدمات العمومية.

ثانيا، استمرارية وديمومة هاذ الخدمات ديال المرفق العمومي وضمان جودته، لأن الاستمرارية في حد ذاتها شيء مهم، أن نوفر شروطه. ثانيا، الجودة ديال هاذ الخدمات ديال المرفق العمومي.

ثالثا، تكريس قيم الديمقراطية، قيم الشفافية، قيم المحاسبة وقيم المسؤولية.

رابعا، ترسيخ سيادة القانون.

وأخيرا، التشاركية والحوار في إطار الديمقراطية التشاركية.

وبالتالي فإن الحكومة عندها على كل المستويات مختلف الملفات اللي طرحوها السادة المستشارين المحترمين، عندها تصورات وعندها برامج وأبدت أوراها.

غادي نبدا من اللاتمرکز الإداري اللي الأغلبية ديال التدخلات أشارت إليه، واللي هضرنا عليه مرارا، اللي هو إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري اللي هو عندو أهمية كبيرة، غادي يخول عدد من الاختصاصات ديال السلطات المركزية أو الإدارات المركزية سيحولها إلى إدارات جهوية، هاذ الورش اعتنينا به منذ أول يوم، قمنا فيه بعدد من الخطوات، الآن المرسوم ديال الميثاق، مرسوم ميثاق اللاتمرکز الإداري موجود، إن شاء الله غادي نخرجه في القريب، بقات غير مسائل إدارية ومسائل إجرائية وبعض الأمور ديال التحكيم.

إذن المهم فهاذ اللاتمرکز الإداري أشنو هو؟ اللاتمرکز الإداري يعني نقل السلطات ديال الإدارات المركزية إلى إدارات جهوية، معنى عدد من الأمور

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لكي تلعب الجماعات الترابية دورها في تعزيز الحكامة الترابية، يتعين أساسا:

أولا، منح هذه الجماعات مزيدا من الحرية والاستقلال الإداري والمالي وتقوية مواردها المالية والبشرية والتخفيف من حدة الوصاية وتعويضها بنظام المواكبة الإدارية ونظام الرقابية القضائية والمالية البعيدة.

ثانيا، إصلاح نظام اللاتمرکز إداري بشكل يخدم الجهوية المتقدمة وينسجم مع توجهاتها الكبرى.

ثالثا، يتعين على الإدارة المركزية وعلى صناع القرار المركزي القطيعة مع أسلوب التحكم والضبط والتدخل ونهج أسلوب الحكامة والحوار والتدبير التشاركي والتشاور والتواصل مع كل الفاعلين المحليين.

رابعا، إحداث مراكز للتكوين وإعادة التكوين خاصة للنخب المحلية. خامسا، التحديد القانوني الدقيق للمهام التي يتولاها المنتخبون المحليون وتشجيع آلية التعاقد بين الدولة والجماعات الترابية.

سادسا، الإصلاح العميق لمنظومة تدبير الموارد البشرية والمالية وتمكين رؤساء الجماعات الترابية من سلطات فعلية وحقيقية لتسييرها.

سابعا، الأخذ بعين الاعتبار حاجة الجماعات المحلية من إمكانيات وافتقارها للدعم وسلبية التقطيع الترابي واعتماد مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جماعة ترابية على حدا.

إن الحكامة تعني أيضا متابعة وتقييما مستمرين للأعمال المنجزة والوقوف على الاختلالات لتتقوئها.

وهذا الصدد نرى ضرورة توحيد المعايير بين مختلف الأجهزة المكلفة بالتقييم والمراقبة وكذلك التنسيق فيما بينها لضمان النجاعة والشفافية والنزاهة والموضوعية في التقييم والمحاسبة.

إضافة إلى ذلك فالحكامة تعتمد على صيانة الحرية وضمان خيارات المواطنين والمواطنات وتوسيع المشاركة الشعبية والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها وسيادة القانون والقضاء المستقل النزاهة والكفاءة والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي طرحت.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

الالتزامات ديال الطرفين، لا من حيث البرامج، لا من حيث التمويل، لا من حيث آجال التنفيذ، لا من حيث الآليات ديال التنفيذ، لا إلى آخره.

مع ذلك غادي نوليو فواحد المستوى جديد ديال الحكامة وديال التدبير ديال هاذ العلاقة بين الجماعات الترابية، وخصوصا الجهات وبين الدولة الممثلة في من يمثلها على مستوى الجهة آنذاك في إطار هذا اللاتمرکز اللي حضرنا عليه.

إذن هذه نقطة، واحنا الآن هناك ورش للتفكير فهاذ عقود البرامج كيفاش غادي تكون لأن هي لأول مرة غادي تدار، ولكن هي تتكامل مع هاذ الأمور اللي درنا.

ثانيا، بالنسبة للبرامج الجهوية هناك واحد النقطة مهمة هو هاذ برامج التنمية الجهوية المنصوص عليها قانونيا تعتبر آلية من آليات الحكامة الجيدة على المستوى الترابي، اللي عملنا الآن الجهات ملزمة باش تدير برنامج التنمية الجهوية وعلى أساسه كيكون عقد برنامج بين الدولة وبين الجماعة الترابية، وعلى أساسه كنعشغو أشنو غادي يتنفذ والتمويلات الأخرى وغيرها، فإذن هذا شيء مهم، وهذا البرنامج ديال التنمية الجهوية هو اللي غادي يحقق لنا الالتقائية بين مختلف الجهات المتدخلة، ماشي كيجي الإسكان كيدير واحد المحي ولكن ما نسقش مع التعليم باش تكون مدرسة، ما نسقش مع الصحة باش تكون مستشفى أو يكون مستوصف أو مركز صحي في الوقت المناسب، تتكلو عاد تنقلو إوا راه خاص المدرسة فينا هي عاد تنبداو تقبلو.

خاص تكون التقائية، بمعنى البرامج تمشي منسقة منذ البداية وكتنفذ بتوازي، هذا هو المعنى ديال التقائية.

وجدير بالذكر أنه الحكومة أولت اهتمام كبير لهاد البرامج ديال التنمية الجهوية، ديال وضعها وديال المصادقة عليها، ومن هنا فإن 10 دالجهات لحد الآن من 12 مهمة صادقت على برامج التنمية الجهوية، 10 دالجهات الآن صادقت عليها، فيما توجد الإثنين المتبقية في طور الإعداد من طرف المجالس المعنية.

وكما قلت هاذ برامج التنمية الجهوية هي غادي تكون أساس آلية التعاقد بين الجهات وبين السلطات المركزية في إطار عقود برامج.

ثالثا، التصاميم الجهوية لإعداد التراب، هذا حتى هو واحد المفهوم مهم، لأنه كيعطينا واحد الوثيقة مرجعية للتهيئة المحلية لمجموع التراب الجهوي، ويهدف بالخصوص هاذ التصميم الجهوي لإعداد التراب إلى تحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدبير وتهيئة المجال الترابي وتهيئته وفق رؤية إستراتيجية بعيدة المدى واستشرافية، وهذا مفهوم في التخطيط الاستراتيجي، مركزي ومهم بما يسمح بتحديث التوجهات واختيارات التنمية الجهوية، ولذلك من خلال وضع الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة للمجالات الحضرية والقروية، تحديد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة على مستوى الجهة، تحديد مجالات

الي اليوم المقابلة والمواطن والمواطنة كيجيو للرباط باش يقضيوها غادي ييداو يقضيوها جمويا.

عدد من البرامج اللي كنتم مركزيا غادي تبدأ تم جمويا، ولكن الأهم هو التنسيق، اليوم باش ننسق بين الإدارات باش ندوزو طريق، باش نبنو، نديرو مصالح، باش نطبقو برامج على المستوى الجهوي، كنديرو التنسيق بين التجهيز والداخلية والتعليم والصحة كنديرو مركزيا، دابا غادي نبدأو نديروه جمويا عن طريق تفويض اختصاصات، هاذ الاختصاصات غادي تفوض للجهات باش تقوم بها، إذن هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية بطبيعة الحال، لا يمكن أن نفوض اختصاصات إلا ونفوض معها ميزانية ونوفر موارد بشرية، باش يمكن هي تمارس هاذ الاختصاصات ديالها، إذن هذا هو يعني الفكرة الأساسية ديال اللاتمرکز الإداري.

بطبيعة الحال، اليوم راه كين نقاش عميق حول القضية ديال المراكز الجهوية للاستثمار كما تعرفون، واللي هي متدخلة مع هذا، فخلالة الملك كان قد أمر بتشكيل لجنة تنكب على تقييم المراكز الجهوية للاستثمار اللي عندنا دبا، أشنو أعطت؟ وكيفاش يمكن تعطي أحسن؟ وشنو هو التنظيم المرتقب في المستقبل؟ لا من حيث الصلاحيات ولا من ناحية طريقة العمل ومن حيث المبادئ ديال التنسيق والالتقائية بين مختلف الجهات المتدخلة، يعني الإدارات المتدخلة أو المؤسسات العمومية المتدخلة.

فاحنا منكبين على هاذ الورش حتى هو، وهو متداخل مع هذا، غادي يولي أهم القرارات المرتبطة بالاستثمار تتخذ جمويا بتنسيق بين الإدارات المعنية.

وهاذ ميثاق اللاتمرکز الإداري إذن غادي يعطينا إدارات جموية أولا، وغادي نجمعوها في إطار أقطاب، صعب يكون عندنا 30، 38 إدارة غادي نجمعوها في أقطاب غادي يكون عندنا 12 مثلا أو 14 أو 10، باقي ما تحدثناش نهائيا شمال غادي يكون، بمعنى غادي نجمعها، غادي يكون عليها مدير جموي، وهناك المدير الجهوي غادي يقوم بالمهام ديالو ديال التنسيق ويتخذ القرارات وغادي تكون عندو الصلاحيات باش يمكن نسرعو الاستثمار في الأوراش، وهو آنذاك الجهة غادي يكون عندها مخاطب جموي ما غادي يوليش الجهة عندها مخاطب وطني مركزي في الإدارات، في الوزارات، لا، غادي يولي مخاطب ديالها في التجهيز أو في الصحة أو في أي مستوى من المستويات، غادي يكون هاذ المخاطب جموي.

وهذا كيستتبع واحد النقطة ثالثة مهمة جدا، هو أنه خاص تكون عندنا عقود برامج بين الجهة والدولة، الجهة والدولة غادي تكون عقود برامج، وهاذ البرامج اللي غادي تدار بطبيعة الحال اللي صادق عليها أو اللي غادي يوقعها هو جمومات جموية مع مجالس الجهات، وبالتالي هذا غادي يولي واحد الورش جديد غير مسبوق، ما عمرو ما كانت الجهات ولا الجماعات الترابية كندير عقود برامج مع الدولة، دابا الآن غادي تدار اللي غادي يتحدد فيها

وفي إطار تنزيل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع المحدثة بموجب القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، فقد تم إعطاء الانطلاقة لأنشطة 8 وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع إلى غاية متم شتنبر 2017، وذلك عبر المصادقة على ميزانيتها وتنظيمها الهيكلي وأنظمة موظفيها.

هذا ويجدر التأكيد على أن الحكومة عازمة على مواصلة دعمها لمجالس الجهات وباقي الجماعات الترابية في تحديث هيكلها وتعزيز قدراتها سواء المنتخبة منها أو الإدارية.

على مستوى الموارد البشرية، تعمل الحكومة أيضا على مستوى الموارد البشرية على تمكين الجماعات الترابية كما قلت من موارد بشرية مؤهلة بالنهوض بأعباء الإدارة على المستوى الترابي، وهذا فيه عدد من الآليات.

الآلية الأولى، هي نقل الموظفين المنتميين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، نقل الموظفين المنتميين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات من الوزارات أو من الإدارات العامة إلى الجماعات الترابية، وذلك وفق المرسوم الذي صدر في 5 غشت 2015، إن اقتضت المصلحة ذلك وإذا أرادت الجماعات الترابية ذلك بطبيعة الحال.

ثانيا، الإلحاق، فإن مرسوم 30 يناير 2014، المتعلق بالإلحاق فتح إمكانية الإلحاق لدى الجماعات الترابية لمدة ثلاث سنوات على الأكثر قابلة للتجديد لكل موظف راغب في ذلك، ويمكن للموظف الملحق لفترة لا تقل عن المدة المذكورة، إذا رغبت الجماعة الترابية أن يدمج بصفة نهائية لدى الجماعة الترابية الملحق لديها.

وأخيرا، فضلا عن ذلك وغرارا على ما تم اعتماده لفائدة الإدارات العمومية، تعمل الحكومة حاليا على وضع إطار تنظيمي لاعتماد التشغيل بموجب عقود بالجماعات الترابية، هاذ المرسوم تقريبا شبه جاهز وغادي نخرجو باش يمكن الجماعات الترابية عن طريق عقود أن تشغل بعض الكفاءات التي تحتاج إليها وخصوصا الخبرات ذات المستوى العالي، وهذا سيمكن الجماعات الترابية من استقطاب الكفاءات واستقطاب الأطر وسد الخصاص الملحوظ لدى الجماعات الترابية على المستوى الموارد البشرية.

تدبير الممتلكات الجماعات الترابية هذا محور خامس، وذلك أنه هناك اليوم إعداد لواحد مشروع قانون موحد يهدف بالأساس إلى إقرار قواعد تنوخي تحديث أساليب ومساطر التدبير وتعزيز الأملاك العقارية للجماعات الترابية للمحافظة عليها وتمييزها وتحسين مداخلها.

وهذا القانون إن شاء الله، مشروع القانون سيعد قريبا، ولكن في انتظار صدور القانون، راه عدد من الإجراءات التي كانت كدار غادي تستمر وتقوموا بها وخصوصا من قبل وزارة الداخلية، وهي تقديم الاستشارات القانونية في كل ما يتعلق بالأملاك، أملاك العمالات والأقاليم والجماعات الترابية، تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين في هذه الجماعات الترابية، إعداد دليل شامل، عملي ومفصل لمختلف المساطر الخاصة بتدبير أملاك العمالات والجماعات الترابية.

المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تنفيذها وكذا مشاريعها الهيكلية. وفي إطار تنزيل مقتضيات المادة 89 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، فقد حرصت الحكومة على إصدار المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتقييمه، وهو فعلا المرسوم الذي صادق عليه المجلس الحكومي وصدر بعد ذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 نونبر 2017، عند شهرين ونصف تقريبا، ويهدف هذا المرسوم إلى تحقيق غايتين أساسيتين:

أولا، إلى تمكين مجلس الجهة من بلورة منظور للتهيئة المحلية على مدى 25 سنة، من خلال إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب وفق التوجهات السياسية العامة لإعداد التراب المعتمدة على المستوى الوطني.

ثانيا، تعزيز التشاور وتحقيق الانسجام والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في ميدان إعداد التراب على المستوى الجهوي.

وتجدر الإشارة إلى أن مجالس الجهات شرعت فعليا في إعداد الدراسات المتعلقة بهذه التصاميم، حيث توجد أربع دراسات في مرحلة التشخيص أو التقرير النهائي وثلاث دراسات في مرحلة الإعلان عن طلب عروض وخمس دراسات في مرحلة إعداد ملفات طلب العروض، والحكومة عازمة على مواكبة الجهات في هاذ الورش ودعمها، الذي هو إعداد تصاميم جهوية وإعداد التراب، وخصوصا من خلال:

أولا، تتبع الدراسات المتعلقة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب ومواكبتها مع القطاعات المعنية.

ثانيا، وضع مشروع دليل لتبسيط مسطرة إعداد هذه التصاميم. وأخيرا، برمجة دورات للتكوين لفائدة أطر الجماعات الترابية والجهات في مجال إعداد التراب.

المحور الرابع، هو دعم القدرات التديرية للجماعات الترابية: لاشك أن نقل الاختصاصات الجماعات الترابية شيء مهم، ولكن أيضا خص رفع مستوى قدرات التديرية وقدراتها على مواجهة التحديات التي تواجهها وحنا واعيين بها، حنا واعيين بأن عدد من الجماعات في مجال الموارد البشرية، في مستوى الموارد البشرية في حاجتها للموارد البشرية ذوي المستوى عالي من ناحية التقني سواء في التجهيز أو في المالية أو في الضرائب، الجبايات أو في الإدارة، في التدبير أو غيرها، هذا حاجات ملحة للجماعات، إذن فهناك تفكير عميق لدعم الجماعات على عدد من المستويات، وأخص بالذكر:

أولا، على مستوى تعزيز الهياكل الإدارية والتنظيمية وتطوير أساليب التدبير الإداري للجماعات الترابية، تحرص الحكومة باستمرار على دعم ومواكبة إرساء إدارة الجماعات الترابية وهيكلها، حيث عملت وزارة الداخلية على توجيه الدورات والدلائل التوضيحية ذات الصلة بالجماعات الترابية والتي شملت تنظيم إدارة الجهة وإدارة العمالة أو الإقليم مرفقة بنماذج الهياكل التنظيمية لهذه الجهات.

وقد قامت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني بتنظيم عدد من الأوراش وعدد من اللقاءات في عدد من الأقاليم، وباقي مستمر هاذ الشيء لحث الجمعيات على الاستفادة من هذه الإمكانيات، المجتمع المدني، وأيضا لإطلاعهم على الآليات، وهذه الآليات راه صدرت وتوزعت وهي موجودة على الحوامل الإلكترونية ويمكن تدخلوا لها مباشرة، فهذه آلية مهمة.

ثانيا، نشر أعمال مجالس الجماعات الترابية ورؤسائها بهدف إطلاع المواطنين على منجزات الجماعات الترابية التي ينتمون إليها وتمكينهم من تتبع مختلف مراحل التنفيذ والإنجاز.

تفعيل اللجان الدائمة للمجلس أو للمجالس الترابية من خلال تمكينها من عرض تقاريرها بشأن نتائج أعمال مجلس ورئيسه بصفة دورية.

اعتماد مجلس الجماعات الترابية الطرق الحديثة في تدير المرافق العمومية وإنجاز المشاريع التنموية عن طريق اعتماد مبدأ المنافسة والشفافية والتعاون والشراكة مع القطاع الخاص.

أختم بنقطة وهي ربط المسؤولية بالمحاسبة اللي أشاروا لها عدد من السادة المستشارين، وهنا أريد أن أقول بأن مفتشية خاصة هي المفتشية العامة للإدارة الترابية¹ (L'IGAT)، هاذ المفتشية الآن تقوم بواحد العمل مهم ديال التفتيش، ديال المراقبة وديال إعداد التقارير وبطبيعة الحال منذ صدور القانون التنظيمي ديال الجماعات الترابية وديال الجهات هاذ القانون التنظيمي كيلزم على الأقل بالنسبة للمدن الكبرى وبالنسبة للجهات تكون على الأقل واحد زيارة تفتيشية واحدة في السنة، معنى ذلك أنه درجة المراقبة والتفتيش غادي يرتفع، بطبيعة الحال هاذ النتائج ديال التقارير غادي يتخذ بعين الاعتبار وغادي تكون عندها بناء على مبدأ ديال ربط المسؤولية بالمحاسبة، لأن لا يمكن أن تكون إلا بعد التدقيق.

وبطبيعة الحال هناك مجلس أعلى للحسابات حتى هو يتقوم بواحد الدور مهم تكميلي حتى هو، والتقارير ديالو راه احنا درنا واحد خلية خاصة لدراسة جميع التقارير وجمعها، لأن أحيانا كتكون فواحد الموضوع واحد وواحد الجماعة ترابية واحدة كتكون تقارير صدرت من جهات متعددة من المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجلس الأعلى للحسابات وخاصنا الجمع ديالها لترتب عليها الخلاصات الضرورية.

على كل حال الحكامة الترابية هي متنوعة ومتعددة ولكن تنبني على كل ما ذكرته من محاور، ولكن تنبني بالخصوص على الدور ديال رؤساء الجماعات الترابية أنفسهم وعلى المستشارين الجماعيين، لأن الجماعات الترابية عندها التدبير الحر، فالمعارضة يجب أن تقوم بدور حتى هي ديال المراقبة، وتقوم بالدور ديالها والمكاتب وكتابة العرائض والتعبير عن الرأي ديالهم في اللجان وفي الدورات وبجميع الوسائل القانونية المتاحة وما أكثرها.

وتمناو على الله يوفقنا للخير، غير واحد القضية ما خصناش نتصنتو

المحور السادس مرتبط بالحكمة المالية، وأخص بالذكر هنا جوج ديال الصناديق: صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات اللذين وردا في الدستور، وأيضا نص عليها القانون التنظيمي للجهات، وأيضا صدر مرسومان كينظمو المداخل ديالهم وكينظمو المعايير ديال التوزيع.

فبالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، تم التحديد في مرسوم خاص صدر، تحديد معايير التوزيع حسب مؤشر التنمية البشرية في الجماعات الترابية المعنية، والنتائج الداخلي الخام الفردي وعدد العاطلين وعدد الساكنة القروية وعدد الساكنة في الهوامش الحضرية وطبيعة المشاريع الممولة حسب أوليات السياسات العمومية على أن تحدد النسب المئوية لكل معيار من المعايير المشار إليها بمقتضى قرار.

في ما يخص صندوق التأهيل الاجتماعي، حتى هو راه صدر واحد المرسوم كيحدد معايير الاستفادة من هاذ الصندوق بناء على الناتج الداخلي الخام الفردي، عدد الساكنة بالعالم القروي، حجم استثمارات الدولة للمؤسسات العمومية المنجزة بالجهة ونسبة الهشاشة بالجهة وطبيعة المشاريع الممولة حسب أولويات السياسات العمومية، أي أن هاذ الصندوق لا يستفيد منه إلا من عنده المؤشرات الأدنى في هاذ المعايير كلها، يعني اللي عندو أقل ناتج داخلي خام، يكون عندو أقل نسبة ديال الاستثمارات ديال الدولة فهاديك الجماعات الترابية أو في الجماعات الترابية المعنية، نسبة الهشاشة أيضا بالجهة، أقل نسبة ديال الهشاشة وهكذا.

لأن هاذ المعايير حددت، وتمنوا إن شاء الله هاذ الصندوق على كل حال صندوق التضامن بين الجهات، أتم صادقتم في ما يخص قانون المالية ديال 2018، على واحد الرصيد الذي بدأ به هاذ الصندوق لأول مرة.

على كل حال احنا راه يلاه سنتين دبا باش بدأت الجماعات الترابية، وخصوصا الجهات العمل ديالها، وأتم تعرفون بأن هذه المرحلة كلها كانت مرحلة الإعداد القانوني والإعداد التنظيمي وإعداد المساطر وغيرها، فهي واحد الترسانة كبيرة، ولكن الحمد لله تحلينا بالجرأة وبالشجاعة باش نسرعو هاذ الترسانة كلها.

وأخيرا لا بد أن أشير إلى الآليات التشاركية للحوار، إضافة إلى ما أشرنا إليه فهناك عدد من الآليات تهدف ليشارك المواطنين ويشارك المجتمع المدني مباشرة في إعداد وتتبع برامج التنمية داخل النفوذ الترابي للجماعات الترابية، وتمكن هؤلاء المواطنين وهذه الجمعيات ديال المجتمع المدني من ممارسة الرقابة على أعمال الجماعات الترابية، وتتجلى بالخصوص فيما يلي:

أولا، تتجلى في تقديم عرائض تتضمن مقترحات قصد إدراجها في جدول أعمال مجلس الجماعات الترابية والتداول والتقرير بشأن موضوعها، واليوم يمكن للمجتمع المدني أو فعاليات مدنية تجمع عرائض وتطلب باش واحد الموضوع يتدرج في جدول الأعمال ديال الجماعات الترابية، مع الأسف إلى حد الساعة التفعيل ديالو باقي محدود.

¹ Inspection Générale de l'Administration Territoriale.

كل فاصل يمكن أن يتخطاه الفرد لتحصل له المناعة من تطبيق القوانين ومن احترام المساطر فيسهل عليه امتطاء ظهر الشعب المغربي، رقابة جادة عادلة تنصف وتحفز المجتهد الذي يشتغل بسلام مع ضميره بدأب وعادة، راشده المصلحة العليا للوطن، لا يقبل غيرها بديل حتى ولو تعارضت مع مصلحته أو مع مصالحه الشخصية، هذه هي الحكامة، السيد رئيس الحكومة المحترم. وأي مقارنة إصلاحية تنغيا ترسيخ وتكريس مبدأ الحكامة عموما ومبدأ الحكامة الترابية على وجه الخصوص، لا يمكن اختزالها في النصوص وفي جودتها، لا يمكن اختزالها في الهياكل وتحديد الصلاحيات الممارسة داخل هذه الهياكل، الموضوع أعمق بكثير مما نتصور يتطلب واحد التصور شمولي، واحد الوقفة وطنية، واحد التغيير بنوي في طريقة توزيع السلطة والثروة وفي طريقة توزيع النخب، اللي مفروض تتحمل مسؤوليتها عبر تراب المملكة، وكذلك في إعادة النظر في نظام العلاقة بين المركز وباقي الوحدات الترابية وعلى رأس القائمة الجهات وما أدراك ما الجهات من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية، تلك التي ينتغيها سيدنا الله ينصره والتي ينتغيها جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

نبسطو شوية المفاهيم حتى نيسر على من يكرنا بالمتابعة اليوم داخل وخارج هذه القبة، خليو منطلق الحديث عن الحكامة الترابية وارتباطها بالتنمية المحلية، هو الواقع الذي تعيشه القرى المغربية والحوضر المغربية والأحياء الشبه حضرية، خليو هو الواقع اللي كيعيشو واحد المواطن بسيط داخل جماعة قروية بسيطة ومحمشة، هذا هو اللي أساسي، هذا هو اللي خاصنا بنينو عليه، السيد رئيس الحكومة المحترم.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، بلادنا تعيش على فوهة بركان نشيط جدا وقوده الإخفاق والحرمان المستمر، الابتعاد عن القيم اللي مفروض الحكامة تكفلها، الخصاص المهول في البنيات وفي التجهيزات وفي التجهيزات الأساسية، لا على مستوى الصحة ولا على مستوى التعليم، ارتفاع نسبة البطالة المقنعة، تفشي الأمية، تراكم أعداد الخريجين الجامعيين المعطلين، انتشار الأمراض الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، باختصار شديد واقع مقلق، واقع مزعج يسألنا جميعا ويفرض عليكم أنتوما بالذات كحكومة ألا تقاربوا موضوع الحكامة الترابية، فقط تأسيسا على الأهمية المرحلة ديالها، الأهمية المرحلة التي تكتسبها من خلال قوة حضورها في البرامج ديال الأمم المتحدة والتقارير ديال المؤسسات الدولية المانحة.

احنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، ما احناشاي أمام مطلب سياسي، مجرد مطلب سياسي، احنا اليوم أمام الحكامة الترابية كطلب تدبيري وكطلب تنموي، وسيصعب بل سيستحيل الفصل بين الحكامة الترابية وبين التنمية لأسباب غادي نفسرها.

أولا، تطور مفهوم الحكامة الترابية كان بالموازاة مع تطور التنمية، انتقلنا وانتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية والتنمية المستدامة، حينما تبين بأنه راه التطور ديال الثروة القومية

بزاف فهاذ المجال لأن واحد الخبر كان داع وهو غير صحيح نهائيا، وهو ديال قالوا 11 مليار فواحد الجهة معينة حولت إلى برامج جهة أخرى، وهذا غير ممكن نهائيا، لا يمكن تحول ملايين من أموال جهة إلى جهة أخرى، الجهة راه عندها المداخل ديالها، ما يمكنش بعدا تسمح هي باش يجيدوا لها سنتيم، ثم محاسباتيا وقانونيا لا يمكن أن نحول الأموال من جهة إلى جهة ولا من جماعة ترابية إلى جماعة ترابية، فهذه من الأخبار غير الدقيقة وغير الصحيحة التي يجب أن نحذر منها، لأن هاذ الإشاعات أحيانا تسمم الأجواء وكندير واحد شوية ديال الجو ديال الشك، وخاصنا نخضيو منو، أي شيء خاصنا نتأكدو منو.

وأؤكد لكم بأن الوزراء وأيضا، وهم قدامي عدد منهم، وخصوصا الناس المكلفين بالعلاقات مع البرلمان في دواوينهم مستعدون للإجابة عن كل التساؤلات أو على الأقل حملهم معين للإجابة عنه في الوقت المناسب. شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

الآن نستمع إلى التعقيبات، والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في بداية تفاعلي مع رد السيد رئيس الحكومة المحترم لابد أن أذكر بأن هذه القبة وهذه القاعة احتضنت الملتقى البرلماني للجهات، والذي توج بتوصيات ومقترحات أعفلها ردمك السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى جانب مخرجات جلسة المساءلة أو جلسة المساءلة السنوية المرتبطة بتقييم السياسات العمومية، والتي كان موضوعها الحكامة الترابية في سياق الجهوية المتقدمة، إلى جانب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي ترجم عبر أكثر من 76 توصية، أمور أعفلتموها وكانت يمكن تعفيينا من عدد من الأمور.

على أي تحدثم السيد رئيس الحكومة، وأطلتم الحديث عن الوثائق المرجعية وعن النصوص القانونية وعن الإصلاحات وعن الهياكل، وكأن الحكامة هي حكامه نصوص قانونية وهياكل إدارية وصلاحيات تضاف إلى ما هو معتمد اليوم.

الحكامه في تقديري المتواضع هو على كل حال تقدير لا يبتعد عن ما هو متعارف عليه بخصوص موضوع الحكامة الترابية، في تقديري المتواضع الحكامة الترابية هي حكامه سلوك وممارسة، هي متابعة مسؤولة، هي رقابة جادة عادلة ترصد مواطن الخلل بدقة وتحمي، وهذا هو الأساسي، تحمي

المنتخب، ما تخلبوش الناس تشوه صورته وتنعته بأفبح وأبشع النعوت، خصوصا وأنكم حكومة منتخبة.

اليوم منسوب المقوم السياسي ومنسوب المقوم الانتخابي في هاذ العملية داخل الحكومة معقول ومعقول جدا، الله يجازيك بخير اليوم خصكم تحرصوا على إصلاح منظومة تدبير الموارد المالية والبشرية داخل الجماعات المحلية وداخل الإدارة، مكنوا الرؤساء من سلط حقيقية، كيف ما قال أحد الإخوان، أعطيوهم سلط حقيقية فعلية، مكنوهم من أنهم يمارسوا صلاحيتهم التواصلية والتدبيرية باش يقدموا أحسن خدمة لمرتفق الجماعات الترابية، والذي أوصنا وأوصاكم به سيدنا خيرا، خصنا نهموا به هذا هو الأساسي، ان نضعه في صلب المبادرات ملي نطلقها كحكومة إلى ما عطيناها لهاد المنتخب وهاذ الجماعة المحلية حرية إطلاق هذه المبادرات.

تندوبو السيد رئيس الحكومة المحترم على الجهوية كالية، ذكرنوا دبا بأنها أقرتم، وأنا أشكركم على ذلك، أقرتم بأنها آلية من أهم آليات الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة لن تتقدم قيد أمولة إلى ما حدتمش العلاقة اللي بينكم كحكومة وبين الجهات.

المرجو منكم السيد رئيس الحكومة هو أنكم تمنحون حرية القرار التنموي لهدذه الجهات، خصها يكون عندها حرية القرار التنموي في كل المجالات، إلى بغينا تدبر المجال الترابي وإلى بغينا تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، نبدأ بالتخطيط وتهيئة التراب والتعمير والتربية والتكوين وحماية البيئة وكذلك تعبئة الموارد المحلية، انجاز الوحدات العمومية المنشآت العمومية، هذه أمور كلها خصها تكون عند الجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم لا يعقل أن مجلس جهة الدار البيضاء سطات اللي هي القاطرة ديال الجهوية في المغرب لساكنة تتفوق 20% من الساكنة الوطنية، لا يعقل أن يستمر هذا المجلس في انتظار التأشير على مخططة التنموي الجهوي، علما بأن المصادقة على هذا المخطط تمت في 6 مارس 2017.

ولا يعقل كذلك أن نستقدم إلى مقر وزارة الداخلية باش يقولوا لنا فكروا الله يجازيك بخير في نموذج موحد وفي صيغة موحدة لتقديم هاذ البرنامج، ما شي هذي هي الحكامة، الحكامة السيد رئيس الحكومة، راه هي الترشيد، هي الاقتصاد، هي الفعالية، هي النجاعة، هي تفادي هدر الزمن السياسي الثمين، هي تقليص هوامش الخطأ المكلف تخويا.

كونوا على يقين، السيد رئيس الحكومة، وأنا غادي قولها لكم بكل صدق وبكل مسؤولية وبكل وعي، لا أتأ محكومة واحنا كبرلمان ومنتخبين، نحن اليوم في غنى عن خوض معارك سياسية طاحنة منهكة للبلاد، حددوا الأهداف ورتبوا الأولويات، ولكن خاطبوا طاقات المنتخبين واجعلوها في صلب المبادرات راه شئ أساسي الله يجزيك بخير.

أسرعوا بالتأشير على المخططات ديال الجهات خصوصا وأن في هاذ البرامج وهاذ المخططات أشياء لا تحتاج إلى شراكة ولا تحتاج إلى شركاء،

وتحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا وأوتوماتيكيا تحسين ظروف عيش المواطنين.

وبالأمس القريب، السيد رئيس الحكومة المحترم، كان من الممكن القبول بممارسة غير سليمة لا تتمثل ولا تستحضر ضوابط وقواعد وأسس الحكامة الترابية، لماذا؟ لأن النموذج الاقتصادي المعتمد واللي كان مبني على دعم الطلب الداخلي والذي كان يقنت من ثمار الاستثمار العمومي في البنيات التحتية كان قادر على إنتاج الثورة، وكان قادر على توفير فرص الشغل.

اليوم التجربة أثبتت محدودية هذا النموذج وأبانت بأنه فقد واستنفذ كل رصيده الطاقى كمحرك للاقتصاد، أثبتت التجربة بأنه أصبح قاصرا وعاجزا عن مواكبة التحولات التنموية في بعدها الاجتماعي والاقتصادي، وإلى حين الشروع في العمل بنموذج تنموي جديد قادر على رفع التحديات الداخلية والخارجية كسبقي الحكامة الترابية هي الخلاص، كسبقي دعوة صريحة لتجاوز شي حاجة سميتها حال اللاتوازن اللي مرتبطة بعملية صنع القرار، اللي كتنغيب واحد العنصر أساسي، العنصر العلمي أو المنطق العلمي المؤسس على المشاركة، كتنغيب الشفافية وتكرس كذلك ضعف الأداء.

ومن هاذ المنبر وبهذه المناسبة السيد رئيس الحكومة، أقول لكم بأنه من الواجب اليوم المرور من مرحلة ترديد شعار الحكامة إلى مرحلة التملك الحقيقي والفعلي والصادق لمضامين هاذ الحكامة الترابية، هذه الحكامة الإستراتيجية.

الجماعات المحلية كلشي كيتكلم عليها، وتكلمتوا عليها وأقرتم بأنها فاعل وشريك حقيقي، نعم بفضل الإصلاحات اللي تمت في مجموعة من المجالات واللي أعطت واحد الزخم وأعطت واحد القوة نوعية وأنعشت اللامركزية، هاد الكلام صحيح ولكن غير نظري، فقط على الورق السيد رئيس الحكومة المحترم، الدليل على كلاي هو مؤشرات التنمية المحلية، كون كان فعلا هذا الكلام صحيح، كون راه مؤشرات التنمية المحلية كتحمر الوجه كما نقول بلسان دارج.

هناك ضعف مؤشرات التنمية المحلية، موضوع السؤال ديلنا اليوم وارتباطا بالحكمة الترابية، اليوم السبب هو مجموعة من العوامل المتداخلة التأثير وعلى رأسها الوصاية، الوصاية واحد الدرغ ثقيل يعثر تقدم الجماعات المحلية، تعهدتم بتحويل هذه الوصاية إلى رقابة مرنة.

اليوم آن الأوان أن تتركوا هذه الجماعات المحلية تطور آدائها، وتختار إيقاع العمل ديالها، بطبيعة الحال انسجاما مع ما تفرضه القوانين الجاري بها العمل، وبعد ذلك يطبق عليها المسؤولية ويطلب من القضاء أن يطبق عليها المسؤولية متى توفرت فيها الشروط الإدانة، بمعنى كلما أخلت بالتزاماتها أو تجاوزت الخطوط المسموح بها.

والسيد رئيس الحكومة المحترم رجاء لا تتدروا في تفشي الأمية في صفوف المنتخبين، ولا تتدروا بغياب شرط الأهلية المعرفية الواجب توفرها في تحمل المسؤولية داخل المجالس المنتخبة، لا تبخسوا عمل وقدر

السيد رئيس الحكومة،

بداية نحمد الله عز وجل أن من على بلادنا في الفترة الأخيرة بعيدت نافع وتساقطات ثلجية هامة كان لها وقع إيجابي على الفلاحين وعلى باقي الساكنة.

السيد رئيس الحكومة،

نوه ما ورد في ردكم وجوابكم، خصوصا الإشارة إلى مختلف الجوانب المرتبطة بالحكمة الترابية، وعلى سبيل المثال نقدر الجهود التي تقوم بها الحكومة، خصوصا المصادقة على جل النصوص التطبيقية المتعلقة بتنزيل الجهوية المتقدمة.

كما نوه أيضا بتعزيزات الموارد المالية للجهات بالرفع من حصة القيمة على الضريبة المضافة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 4%. أيضا نتمن إخراج مرسومين جديدين يحددان معايير جديدة أكثر إنصافا فيما يخص استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان العدل يقتضي الإقرار بالجهود المبذولة في مجال التنمية، فإن ذلك لا يمنعنا من الإقرار بأن نمودجا الترموي أفرز فوارق مجالية صارخة بين الجهات وبين المناطق، بل داخل نفس الجهة وأحيانا داخل نفس المدينة نجد فوارق متباينة جدا، حيث نجد أن هناك مجالات تسير بسرعة مقدرة ومجالات أخرى تسير بسرعة بالكاد تكافح من أجل أن تصل إلى التنمية.

السيد رئيس الحكومة،

استحضارا لما ذكرتم فإن الخصائص الكبيرة الذي تعاني منه ساكنة المناطق الجبلية والقروية والصحراوية من هشاشة وعزلة وكذلك تفاوتات صارخة في الهوية التنموية، فهل السيد رئيس الحكومة تنتظر احتجاجات المواطنين التي تعرفها بلدنا هنا وهناك، والدليل على ذلك مجموعة من المناطق تعرف الآن احتجاجات كبيرة جدا للانتباه إلى الخصائص التي تعرفه هذه المناطق، والانتباه إلى البنيات التحتية التي هي في حالة متردية.

نتساءل معكم، السيد رئيس الحكومة، هل هناك خطة إستراتيجية تقوم بها الحكومة من أجل ردم الهوية التي تعرفها هذه المناطق؟

أنا أقول، السيد رئيس الحكومة، ما معنى أن يرتكز إنتاج القيمة المضافة في جهات ثلاث أو أربع لوحدها في حوالي أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام، بينما جهات أخرى في معدلات البطالة يتجاوز المعدل الوطني.

ولنا أن نتصور، السيد رئيس الحكومة، الشعور الذي يحس به المواطن في هاته المناطق وهو يستمع للمبالغ المرصودة للاستثمار، كسبعوا الملايير، الملايير، ذك الناس راه ما كيقدروش قيمة المليار شحال؟ أو يتابعون الحديث عن دور الصندوق، مثل صندوق التنمية القروية أو تنمية مناطق الأركان والواحات، وبالمقابل ينظر إلى جانبه ومحيطه فيتساءل عن الخدمات الأساسية والنقص في الحاجيات الأولية التي يحتاج إليها.

وهنا يستوقفني، السيد رئيس الحكومة، شهادتكم وأتم في زيارة إلى

فقط برامج يمكن أن تطبقها الجهات في إطار صلاحياتها الذاتية اعتمادا على مواردها الذاتية، هاذ الشيء أعطى الله.

ودائما في إطار الجهات راسلوا الوزراء ديالكم السيد رئيس الحكومة حتى لا ينغلقتوا على أنفسهم، القطاعات الحكومية لا ينبغي أن تنغلق على نفسها خصها تفتح على الجهات، بمعنى أن الوزير لا يمكن أن يقبل فقط بالمشاريع التي تندرج في مقاصد فكره وتصوره وبرنامجه، هذا أمر لا يستقيم ولا يمكن أن يستقيم لا حاضرا ولا مستقبلا، لأنه لا تنمية وطنية دون تنمية جهوية ولا تنمية جهوية دون تنمية محلية، هذه هي القاعدة العامة أما الباقي فتفاصيل استثنائية لا يقاس عليها ولا يتوسع فيها.

المشكل الغبش الذي يلف وضع الوكالة الوطنية أو الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع أو ما يعرف اختصارا ب (AREP) (l'Agence Régionale pour l'Exécution des Projets) الوضع ديالها لازال يلفه غبش كبير، غبش سميك، لا هي مؤسسة عمومية، لا هي إدارة، لا هي هيئة منتخبة، هي اليوم معلقة بين السماء والأرض، لم يفتح لها حساب على مستوى الخزينة العامة إلا بعد هياط ومياط وشفاعة من قريش، لكن رغم ذلك لازال هذا الحساب لا يمكن أن يستخدم لا في جانبه الدائن ولا في جانبه المدين، المشكل مرتبط بالتطبيع الترابي، وسأتحدث هنا عن مجموعة من الجماعات والتي قدر عليها وكتب لها في السابق بأنها تفصل على المقاس حاجة في نفس يعقوب قضاها.

هذه جماعة ممشة فقيرة تفتقر إلى أبسط المرافق، ميزانيتها هزيلة، مواردها ضعيفة، وبالمقابل المطالب المشروعة لساكنتها لا حد لها ولا حصر. هذه الجماعات اليوم ينبغي أن تحظى بكامل عنايتكم وموصول اهتمامكم، فإما أن تضم إلى جماعة أكبر اللي هي الجماعات الأم والتي خرجت من جبتها ومن غطاءها، وإما أنكم توفروا لها ما يكفي من الموارد البشرية ومن الموارد المالية حتى تتدارك الخصائص المسجل على كافة مناحي حياتها.

المشكل ديال الماء على مستوى جهة سوس ماسة، مشكل خطير جدا ينذر ويهدد الأمن الغذائي ديالنا، أكثر من 1500 هكتار اليوم متوقفة عن الإنتاج، رغم ملايين الدراهم التي صرفت في الآليات وفي العتاد كل شيء واقف، هاذ الشيء بسبب الحكامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، الوقت يداهني أتمنى أن تكون الرسائل قد وصلت. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وما لا خلاف عليه أن بلادنا قد قطعت أشواطاً كبرى في مجال التدبير اللامركزي، وعززته بمنطق التدبير الترابي للتنمية من خلال خيار الجهوية المتقدمة وتوسيع صلاحيات مختلف الجماعات الترابية بمنطق التدرج وبرؤية إستراتيجية تستهدف خلق التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي.

وما لا خلاف عليه كذلك، أن بلادنا وعلى مدى عقدين من الزمن، وبقيادة حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أطلقت أورشاحاً وصلاحيات هيكلية ومؤسسية كبرى، شملت المجالات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتوجت بإصلاح دستوري جوهري جعل من الحكامة المؤسساتية والترابية إحدى عناوينه الرئيسية.

وعلى هذا الأساس، فتجويد الحكامة بمنطقها التديري والتموي يظل هو المفتاح الأساسي لإضفاء النجاعة على السياسات العمومية المسطرة وبلوغ الخيارات التنموية المعتمدة أهدافها ومرامها.

واسهاماً منا في الفريق الحركي في مقارنة هذا الموضوع واقترح بدائل بدل التشخيص المعروف لدى الجميع، نكتفي في ظل محدودية الوقت المخصص بتقديم منظور يجمع بين التقييم وصياغة الاقتراحات.

أولاً، السيد رئيس الحكومة، رغم البعد الإستراتيجي للمخططات التنموية ورغم التفاؤل المصاحب للأرقام والمؤشرات المعلنة ورغم حجم الاعتمادات المبرجة مجالياً وقطاعياً، فهي لا تنعكس بشكل مؤثر على حياة المواطنين وعلى مختلف الجهات بالمملكة، وذلك لاعتبارات مرتبطة بضعف الحكامة وتغليب خدمة المجال على حساب الإنسان الذي يعد صانع وهدف كل تنمية مستدامة.

ثانياً، إن بلوغ حكامه ترابية ناجحة ومنتجة يتطلب، السيد رئيس الحكومة، وقفة لتقييم وتقويم لرصيد المنجزات في مجال التدبير اللامركزي ومواكبته باللاتمركز المستوجب لإرادة سياسية في نقل اختصاصات وسلطات القرار الإداري والتموي إلى الجهات والجماعات، وعبر التعجيل بمباشرة إصلاحات واتخاذ قرارات حكومية جريئة لتقوية الإدارة الجهوية والمحلية، وإعمال خيار إعادة الانتشار للنخب والكفاءات الإدارية والتقنية وتعميم التوظيف بالتعاقد ليشمل الجماعات الترابية، بغية جلب الكفاءات وإخراج النظام الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية، وتفعيل تعاقد بين الحكومة وهذه الجماعات لتنزيل مخططاتها وبرامجها التنموية طبقاً للقوانين التنظيمية ذات الصلة.

ثالثاً، الحكامة الترابية الهادفة، السيد رئيس الحكومة، تستلزم كذلك مواكبة النخب المحلية والجهوية عبر تكوين ومراجعة جوهرياً للقواعد الانتخابية وتدريب عقلائي للاستثمارات العمومية والخاصة، ومن خلاله استهداف الجهات ذات الخصائص البنيوية التنموي وفق معايير منصفة

درعة - تافيلالت، حيث قلم بالحرف الواحد، أنا أقول بالحرف الواحد، "إن جهة درعة - تافيلالت لم تستفد بما يكفي من برامج التنمية وعانت في الماضي من الخصاص والتمهيش بسبب سياسات أو برامج أو توجيهات معينة، وهذا هو السبب في كون الحكومة مصممة على التفاعل مع احتياجات هذه المنطقة" انتهى كلامكم السيد الرئيس الحكومة.

وهذا إقرار رسمي بأن جهة درعة - تافيلالت، تحتاج إلى دعم استثنائي وتميز إيجابي.

لهذا ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، ومن خلالكم باقي أعضاء الحكومة إلى ما يلي:

تمكين الجماعات الترابية من الوسائل البشرية والمالية والقانونية للاضطلاع بوظائفها ووضع برامج تعاقدية معها كما ورد في كلمتكم الآن، التسريع باعتماد ميثاق اللاتمركز في أقرب الآجال ليكون من الإجراءات الاستعجالية وذات الأولوية.

إعطاء الصلاحيات الكافية في اتخاذ القرار للمسؤولين المحليين، في أمور خاصة بميزانيتهم ومقررات جماعتهم، كينتظروا الرابطة تنزل لهم القرارات وتنزل لهم التوصيات وتنزل لهم البرامج.

أما بالنسبة لتوزيع الدعم والاستثمار العمومي، يجب أن تعتمد معايير واضحة وموضوعية ومقتضى قانون والتركيز عن الأولويات، التشغيل، الصحة، والتعليم والماء، اعتماد المقاربة المالية في وضع وتنزيل البرامج مع التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية في بلورة مختلف البرامج وتتبع تنفيذها. الرفع من موارد صندوق التضامن بين الجهات مع الحرص على التوزيع المتكافئ لموارد وتغطية الخصاص الحاصل في تمويل الجهات لبرامج التنمية وتستجيب لحاجياتها.

تحديد المعايير التي يتم وفقها توزيع حصة الجماعات الترابية من الضريبة عن القيمة المضافة، احنا كنعرفو جماعات كناخذ واحد النسبة قليلة، بينما جماعات أخرى كناخذ حصة كبيرة.

شكراً لكم السيد رئيس الحكومة على الاستماع.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي الوزيرات،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

الجهات، عاود ثاني خاصنا ندابزو كيفاش نسيرو، فإذا ما كانتش تشاركية حقيقية ما بين هاذ المنظومة كلها، فكيفتى الإشكالية والصعوبة في التدبير عند رؤساء الجماعات، لأن هها اللي في الواجحة مع الساكنة، هها اللي دايمًا كيستقبلوا الساكنة، وكيبقوا دائما هو اللي عندهم الثقل الكبير وهها اللي كتوجه لهم الأنظار كلها في التدبير ديال المجال، وهذا هو الإشكال اللي خاصو نتعاونو عليه باش يمكن لنا نخلقوا واحد الجو ديال الأمن والاستقرار في المناطق ديالنا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، استهلك الوقت ديالو، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا حاجة لنا اليوم للتذكير بمسار الجهوية المتقدمة ولا بالأشواط الهامة التي قطعها بلادنا لإرساء نظام جمهوري لامركزي، تراي وإداري.

التجربة المغربية تتوفر اليوم على خبرة في هذا المجال، ونحن فخورين بنظام اللامركزي بديمقراطيتنا المحلية وبجهويتنا المتطورة، لكننا دائما نطمح إلى المزيد وإلى الكثير وإلى الأحسن.

فحن اليوم مطالبون بتقييم تجربة الحكامة الترابية ودورها في التنمية المحلية، ويجب أن يكون التقييم شموليا ليشمل كل الوحدات الترابية المنتخبة والإدارية، ويشمل أيضا كل المناحي السياسية والإدارية والمالية والتنموية.

يجب أيضا أن يكون التقييم موضوعيا، بالوقوف على النجاحات وتثمينها والوقوف على الاختلالات وتصحيحها.

يجب أن يكون التقييم عادلا، يحدد المسؤوليات ويوضحها بحجم الاختصاصات والإمكانيات المالية والبشرية، لا يعقل أن تتعامل بانتقائية حتى لا يكون أي مواطن مغربي تحمل المسؤولية المحلية منتخبا أو إداريا في وضعية محرجة في غياب أسباب تستحق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الدورة 50 للجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تمت المصادقة على رأي المجلس بالإجماع، بالتاريخ الذي كان قد طلبه مجلسنا الموقر حول موضوع "التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة"، حيث ورد في وثيقة الرأي ما يلي:

يتبين من خلال التوزيع المجالي أن استثمارات الدولة عبر الجهات تتميز بالتمركز في جهات محددة.

ومقاربة تقوم على التمييز الإيجابي للمناطق المحرمة من ثمار وفرص التنمية على مدى عقود وبمنظور يستثمر في خلق الثروة بدل التهاافت على توزيعها فقط. الحكامة الجيدة كذلك تستلزم التفاعل الإيجابي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك المجتمع المدني الجاد في صناعة القرار التعموي والارتقاء بالحوار الاجتماعي إلى حوار مجتمعي يندمج مختلف آليات الوساطة ويستوعب الدينامية الاجتماعية والتعايير الاحتجاجية التي تعرفها عدة مناطق بالمملكة جراء ضعف مفعول البرامج التنموية الموجهة إليها. وفي نفس السياق، فلا نجاعة في أي حكاماة لا تقوم على مبدأ الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإبداعا ببرامج تستثمر فيه العنصر البشري باعتباره دعامة أساسية للتنمية البشرية التي هي فلسفة تنموية قبل أن تكون مشاريع ومؤشرات.

وختامًا، السيد رئيس الحكومة، فالحكاماة الجيدة هي القادرة على تدبير الندرة والقادرة أيضا على التخطيط والتوقع بهدف إستراتيجي هو بناء مستقبل يوفّر الكرامة لكل أبناء الوطن وفق نموذج تنموي جديد، ننظر من الحكومة ومختلف المؤسسات الانخراط الفعال لبلورته خدمة للوطن والمواطنين، وترسيخا لمغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، مغرب رأساله الحقيقي هو الأمن والاستقرار في ظل ملكية حكيمة وشعب يعتز داوما بالانتماء لوطن عظيم يعرف من أين أتى وإلى أين يسير.

السيد الرئيس، أن ما جاء في الكلام ديالكم عبر ندعمو الجماعات، فالمجال حقيقة، السيد الرئيس، هو يدبر من المنتخبين ومن رؤساء الجماعات لأهمها أصحاب القرار في المجال.

ولكن، السيد الرئيس، ليس لوحدهم، لأن يكون معهم قطاعات أخرى وما كاينش واحد الالتقائية ما بين هاذ القطاعات وما بين المنتخبين وخصوصا ما بين الجماعات، وكيبقى الإشكالية فهاذ الالتقائية كيفاش يمكن لنا نوصلو ليها؟

كذلك الإشكاليات ديال الدعم ديال هاذ الجماعات اللي جاو في الهوامش واللي عندها مشاكل كثيرة، وربما يكون التقطيع الإداري كيدخل مجموعة ديال الأحياء لمجموعة ديال الجماعات اللي كيتقل الميزانية ديال الجماعات بصفر درهم، وهذا إشكالية كتنطرح في الجماعات اللي خاصها تراعي لما يكون تقطيع إداري جديد، وكيدخلوا بعض الأحياء اللي هاشية بصفر درهم، واللي كيشلو في بعض الأوقات 60% ديال الساكنة، وهذه إشكاليات هي اللي كتخلي المجال كيعيش مجموعة ديال الإشكاليات.

واحنايا بحكم أننا كنسيرو وكنعرفو هاذ الإشكاليات كلها اللي كنعيشها، والمشكل الأساسي في هاذ الشيء، السيد الرئيس، هو الالتقائية ما بين المركز وما بين الجهات وما بين الجهات حاليا اللي عاود ثاني غادي يتمركز فيها القرار، واللي غادي يكون إشكالية مع الجماعات الترابية ومع المجالس الإقليمية وهذا إشكال آخر غادي نعيشه.

مرة أخرى، كنا كندابزو كيفاش نجيبوا القرار من المركز، من الرباط إلى

السيد رئيس الحكومة،

في الوثيقة التي توصلنا بها عند مناقشة قانون المالية 2018، والمتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، تبين أن الاختلالات لازالت مستمرة وأنه ليست هناك عدالة في توزيع الاستثمارات العمومية، حيث يتوقع قانون المالية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، 3899.33 مليون درهم، بجهة الشرق 5455.33 مليون درهم، بجهة بني ملال - خنيفرة 2057 مليون درهم، ما يفيد:

أن الاستثمار العمومي لا يوزع حسب الحاجيات والخصاص والذي يعانیه السكان في المناطق الفقيرة، على الرغم من أن التقييم الجهوي الجديد أخفى الكثير من الاختلالات بإلحاق جهات وأقاليم فقيرة بجهات وعمالات غنية مثل أقاليم جهة الغرب - شراردة - بني حسن سابقا، سيدي قاسم، سيدي سليمان بجهة سلا - الربط - القنيطرة.

هناك السيد رئيس الحكومة، تفاوتات حتى بين الأقاليم داخل الجهة، فالخمس ليست هي الرباط أو سلا، وإذا ما رجعنا إلى توزيع الناتج الداخلي الخام على السكان حسب الجهات في الفترة بين 2010 و2015، فإننا سنلاحظ أن أربع جهات تفوق المعدل الوطني و8 جهات أخرى تتوقع تحت المعدل الوطني الذي هو 22 ألف و256 درهم.

فالحكومة الجيدة تتطلق من خلال التوازن بين الجهات والأقاليم والعمالات من الاستثمار العمومي، والعدالة الترابية هي التوازن في معدل توزيع الناتج الداخلي الخام على المواطنين في الجهات والعمالات والأقاليم. سبق أن قلت في بداية التعقيب، أننا في حاجة إلى تقويم موضوعي، شامل ثم عادل.

عدالة التقييم، السيد الرئيس الحكومة، تدخل في صلب الحكامة، لا بد أن ترتبط المسؤولية بالمحاسبة، لكن يجب أن يكون حجم المحاسبة في حجم المسؤولية، الكثير من الجماعات الترابية لا تتوفر على إمكانيات مالية كبيرة ولا إمكانيات بشرية، ومعظمهم مجرد مديرين لميزانية التسيير والموظفين على الخصوص، لكن الآمرون بالصرف معرضون أكثر من غيرهم إلى المساءلة والمحاسبة، ربما أكثر من مؤسسات أخرى تدبر الأموال الطائلة ولا تلاحقهم الاتهامات والتشهير.

وختاماً، السيد رئيس الحكومة، المواطن المغربي اليوم عبر أرجاء المملكة أصبح لا يقبل أن يعيش في ظروف وبمستوى يختلف عن مواطن آخر في جهة أخرى، بل أصبح يرفض الفوارق في مستويات العيش حتى داخل نفس الحي، أصبح لا يرجو إلا العدالة الاجتماعية والمحلية، وغير قادر على التسليم بهذا الحق، المؤشر على هذا السيد رئيس الحكومة، هو الامتداد المتزايد للحركات الاحتجاجية التي أصبحت تعم بعض المناطق بمختلف الجهات، حركات احتجاجية بمطالب اجتماعية صرفة.

جلالة الملك حفظه الله، السيد رئيس الحكومة، دق ناقوس الخطر بضرورة القضاء على الفوارق الاجتماعية والمالية وإعداد نموذج تنموي جديد.

التنزيل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

مجموعة العمل التقدي، أفترض أنها استهلكت الوقت ديالها، ياك السيد المستشار؟

بالتالي غادي نمر الآن للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على تعقيبات السادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا في الحقيقة ما عنديش بزاف ما نقول، لأن أغلب المداخلات إلى جينا خارجة على الموضوع ديال الحكامة، إلى مشينا للعدالة المجالية نديروها موضوع خاص، ما عندي مشكل، وأنا متفق على أن هناك، ولكن راه هاذ الشي جاي من 30 سنة، كاع اللي حكوا 14 عام، 10 سنين إلى آخره كانوا في الحكومات المتتالية، كل مسؤول عليهم واحنا أيضا مسؤولين، فهذه مسؤولية جماعية ديال الجميع، لأن هو النقص في البنيات ما جاش في 6 أشهر أو لا في عام أو عامين أو حتى 3 سنين، هاذ البنيات هذا واحد المسار طويل، فلذلك يمكن ناقشوه في موضوع خاص.

لكن أنا واحد القضية اللي قال السيد المستشار ظهر لي، "بلادنا على فوهة بركان"، الله يرحم باك اسحب هاذ القضية، غير صحيح نهائيا، بلادنا مستقرة، آمنة، عندها المشاكل ديالها، عندنا التحديات ديالنا، وليست أمام فوهة بركان الحمد لله، لأن هاذ الكلام إلى قالوا البرلماني تبتصنت لك واحد المستثمر وحا مغربي غير فلو سو يديهم لبلاصة أخرى.

لا، نعتز ببلادنا أن نعتز بما حققنا وأن نطالب بالمزيد، أنا متفق معكم ونقولو عندنا اختلالات، عندنا نقص في العدالة المجالية، عندنا جماعات ترابية اللي مسان فيها الفقر وفيها.. كايين صحيح.

ولكن بلادنا على العموم، الحمد لله، حققت إنجازات كثيرة، وهي عندنا أمل في المستقبل وكايين إمكانية، غير الحمد لله هناك استقرار سياسي، هناك أحزاب سياسية متنوعة تتنافس وهناك صراع سياسي ذو طبع سياسي وهناك نقاش حاد، هناك صحافة تنتقد، إلى كايين هاذ الشي، احنا ما خافينش من الاختلالات ديالنا، ولكن ما ننقصوش من هاذ المشاكل ولكن ما نضعهموش بها، لأن المستثمر والمقاولة والمواطن يحتاج أيضا إلى حد أدنى من الشعور بالاطمئنان وبأن المستقبل فيه آمان وفيه استقرار، وهذا متحقق في بلادنا، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، الوصاية، احنا ما عندنا ما نقاو نوضو فيها، الحمد لله كايين الدستور، أولا مفهوم الوصاية مع الدستور 2011 مشى، عندنا الدستور وعندنا القوانين التنظيمية وعندنا القوانين العادية، ولكن بالخصوص

واش كاين الانترنت، واش (4G) واش كاين (réseau) واش كاين بعض الخدمات ولا ما كايناش، إذا ما كايناش كيمشي للبلاصة اللي كاينة لأنه يتواصل مع العالم، هاذ العدالة الرقمية درنا لها برنامج، ودوزنا هذا البرنامج في آخر دورة ديال المجلس الإداري ديال الوكالة المغربية لتقنين الاتصالات (ANRT)، وديال لوحة القيادة ديال (le service universel) الخدمة العامة الشاملة ديال الإلكترونية، وأظن بأن هذه غادي تمكنا، لأن اليوم العالم تطور ماشي فقط أدوات العدالة المحلية القديمة هي اللي خدامة، حتى هاذ الأدوات ديال العدالة المحلية الجديدة التي يجب أن نهم بها وإن شاء الله غادي نحقق فيها أقصى ما يمكن 90 ولا 95% طيلة سنة 2018، آخرها إن شاء الله يكون التحقيق ديال هاذ الشيء.

وشكرا جزيلًا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

الآن ننقل إلى المحور الثاني المتعلق بسياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة والانعكاسات ديالها على القدرة الشرائية للمواطنين، وأول متدخل في هذا المحور عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من أهم الاختيارات الكبرى ذات البعد الاجتماعي التي ما فتئت الحكومة الحالية والسابقة تدعي اعتمادها في إصلاح صندوق المقاصة.

لذلك نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول مآل هذا الإصلاح؟ وما هي حدود انعكاساته الاقتصادية الاجتماعية في ارتباطها بالسلم الاجتماعي وضمان استقرار الأسعار وحماية المستهلك؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

السيد السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات المحترمت،

القوانين التنظيمية ديال الجماعات وديال الجهات وديال مجالس العائلات والأقاليم، وعندنا من بعدها جات المراسيم التطبيقية، فأنا أظن بأن الاختصاصات منظمة بهذه القوانين.

ولكن نحن مستعدون إلى كاين شي حاجة تطورها، ما كاين مشكل يمكن نديرو تعديل في القانون التنظيمي وندقتوا شي مفهوم، ولكن نحن لا حق لنا في التدخل في الاختصاصات نزيدو لهذا شوية ونقصوا لهذا، لأن الدستور وبعده القوانين أعطت وحددت الاختصاصات، إلى كان القانون التنظيمي خاصو تطوير فنحن مستعدون بطبيعة الحال.

أنا نتظن بأن (L'AREP) هاذيك الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع هاذي مؤسسة عمومية، ولكن هاذي، كما قلت في البداية، تجربة جديدة يلاه عامين هاذي باش بدينا درنا الانتخابات الجهوية ولأول مرة غادي نبقاو نخطو هاذ الهياكل، فلذلك أحيانا إلى وقع تأخر، إلى وقع ارتباك فنحن مستعدون للتدخل باش نسرعو أي ارتباك وأي تأخر، إن شاء الله.

بالنسبة للعدالة المحلية رغم ذلك، رغم أن ماشي هذا هو الموضوع، ولكن بغيت نقول واحد القضية وأشرت إليها مرارا، احنا ركزنا صحيح على مستوى البنيات التحتية خاص يكون استدارك للنقص الموجود في عدد من الجهات وعدد من الأقاليم والجماعات، على مستوى البنيات ديال الخدمات اللي هي المستشفيات والتعليم والخدمات الأخرى والأمن وغيره، اللي هي الخدمة المباشرة للمواطن خاص أيضا فيها التطوير باش تكون العدالة، ولكن عندنا واحد القضية هو العدالة الرقمية ما تنساوش، العدالة الرقمية أشنو هو؟

هو أي منطقة من مناطق المغرب يوصلها الصييب ديال الأنترنت، وتوصلها الهاتف المحمول، هاذك التيار ديال الهاتف المحمول (réseau) يوصلها بنفس المستوى الذي يمكن أن يصل أي نقطة أخرى من المغرب، هذا راه واحد الورش اهميننا به وتدارت عليه الإمكانيات باش يمكن هاذ الصييب يوصل لأقصى ما يمكن، وعندنا برنامج في 2018، إن شاء الله، في الأخير ديالو غيتحقق أقصى ما يمكن، لأن كان بعض المناطق صييب، مناطق جبلية، مناطق فيها صعوبات، وبعض المناطق قليلة جدا، واحد 16 منطقة محدودة حددت على أنه لا يمكن أن نوصلها صييب في مستوى معين لأسباب تقنية بطبيعة الحال، الباقي كله إن شاء الله غادي نوصلو له الصييب وغادي..

هاذ العدالة الرقمية راه مهمة لأن يمكن للواحد يدير واحد مقهى صغير أو مطعم أو فندق صغير أو واحد الوحدة سياحية صغيرة في راس الجبل ولا في قرية، خاصو يكون عندو (l'internet) باش يمكن يسوق، باش يمكن هاذك اللي غادي يجي عندو، وحتى السائح اللي غادي يمشي أو المستثمر اللي غادي يمشي، خاصو إذا مشى لتما عندو الإمكانيات ديال الاتصال.

هذه حتى هي راه من النقص، لأن الواحد كيمشي لواحد البلاد كيقول

فقد أقدمت الحكومة السابقة في شتنبر 2013 على اعتماد نظام المقايضة أدى إلى رفع الدعم عن المحروقات، شهدت على إثرها المواد النفطية السائلة ارتفاعا غير مسبوق، ارتفاع تجاوز فيه سعر الكازوال لأول مرة سقف 10 دراهم للتر الواحد، طالت على حد سواء الفقير وغير الفقير، دون أي إجراءات مواكبة لدعم القدرة الشرائية للفئات المحدودة الدخل.

وفي نفس الوقت هذا النظام فتح المجال أمام مستوردي المحروقات لتحسين ربحهم في ظرفية تتميز بتجميد نشاط شركة لاسامير مستغلة الفرصة، الحكومة، لتوفير مداخيل إضافية تمثل ليس فحسب في مقابل الدعم، ولكن كذلك في تحسين الضريبة المرتبطة بالاستهلاك، استهلاك المحروقات ليبقى المتضرر الأكبر من هذا الإجراء هو المستهلك المغربي الفقير والمنتج للطبقة الوسطى التي لم تعد مع الأسف المحرك الأساسي للاقتصاد في ظل سياستكم اللاشعبية.

السيد رئيس الحكومة،

واش هذا ماشي تكريس، مرة أخرى، للريع الذي نعيبه على صندوق المقاصة؟

وقد ورد في التقرير حول صندوق المقاصة المصاحب لمشروع مالية 2018 أن نفقاتها تقلصت من 6.5 إلى 1.4% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2016، دون إشارة للتخصيص الجديد (la nouvelle affectation) للمبالغ الموفرة والمقدرة ب 4.1% من الناتج الداخلي الخام.

فهل تم تخصيصها فعلا لاستهداف المؤهلين للاستفادة من الدعم؟

يروج بعض الوزراء في حكومتكم أن الحكومة عازمة على الشروع في تنفيذ قرار رفع الدعم عن السكر وعن غاز الكازوال وعن غاز البوتان بداية سنة 2019 مقابل وعدها ببطاقة دعم للفقراء، فما مدى صحة هذه المعلومة؟ أليس هذا الإجراء الجديد تأكيداً لعزم الحكومة على تصفية نظام صندوق المقاصة في نهاية المطاف؟ وإلا كيف تفسرون انشغالكم بتفكيك هذا النظام الذي سيكلف برسم سنة 2018، 13.019 مليار، في حين أن النفقات الجبائية من إعفاءات ضريبية وغيرها والتي تظل مشكوك في جدواها تتجاوز 34 مليار دون إخضاعها لأية عملية تقييم أو تقويم.

السيد رئيس الحكومة،

إن تريص الحكومة بما تبقى من صندوق المقاصة عبر تلويجها برفع دعم الدولة عن المواد الاستهلاكية الأساسية، الغاز والسكر والدقيق، سيكون له تداعيات اجتماعية خطيرة لا محالة، وسيشكل ضربة موجعة للقدرة الشرائية، خاصة بعد إعمال الحكومة لنظام مرونة الصرف أو ما يسمى بتعويم الدرهم، الذي سيحمل المواطنين خاصة الفقراء والطبقة الوسطى تكلفة التضخم المستورد في ظل اختلال الميزان التجاري، علماً بأن 6 دالوات استهلاكية من أصل 10 هي مواد مستوردة.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن تصريح الحكومة بأن نسبة التضخم الناجمة عن مرونة الصرف والتي أعلنت أنها لن تفوق 0.4% لن تأخذ بعين

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

من القرارات الشجاعة التي اتخذتها الحكومة السابقة إصلاح صندوق المقاصة والي كتعرفوا جميع، السيد الرئيس، أنه وصل سنة 2012 إلى 57 مليار درهم والي أدخل بواحد المجموعة ديال التوازنات المالية للدولة.

الآن ماذا أتم فاعلون لاستكمال هذا الإصلاح؟ وما هي الإجراءات المواكبة حتى لا ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين؟ وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد ابو بكر عبيد:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة الحكومية في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين؟ شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكراً السيد الرئيس.

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتدخل في هذا الموضوع الذي أصبح يشغل بال المهتمين والمواطنين على حد سواء.

لاشك أن نظام المقاصة الذي أحدث بهدف حفظ القدرة الشرائية للأسر ودعم تنافسية المقاولات عبر دعم مواد، تدخل في نطاق صندوق المقاصة، والمكتب الوطني للحبوب قد انحرف عن وظائفه الأصلية نتيجة طبيعته العمياء وسوء تديره المشهود ليصبح منبع ريع لعدد من الوسطاء واللوبيات المتحكمة في السوق.

لكن بالمقابل، السيد رئيس الحكومة، ما سمي بمسلسل إصلاح المقاصة الذي تنهجه حكومتكم رضوخاً طبعاً لإملاءات المؤسسات المالية الدولية بخصوص التوازنات الماكرو اقتصادية، وتعتبره الحكومة إصلاحاً هيكلياً، في نظرنا لا يعتبر إصلاحاً ولا يعدو أن يكون مجرد إجراءات عمياء بدورها تهدف إلى رفع الدعم عن مواد استهلاكية أساسية، معتمدة في ذلك على مقارنة محاسبية تقنية ضيقة وشعارات شعبية ومغالطات تقسم المجتمع إلى غني وفقير دون تحديد لمعايير الغنى وخريطة الفقر.

درنا في الطاجين ما يتحرق، احنا العزيمة ديالنا أثناء وضع البرنامج الحكومي هو مواصلة إصلاح هاذ الصندوق ديال المقاصة نحو التقليل التدريجي لدعم بعض المواد، ولكن إلى تبيين لنا ما شي في مصلحة البلاد ما غندروهش، ولكن يبدو أن الاتجاه العالمي كله نحو نظام الحكامة غادي علاش؟ لأن صندوق المقاصة على الرغم من أنه يدعم عموماً القدرة الشرائية إلا أنه لا يحقق العدالة، وهذا هو نقطة الضعف ديال صندوق المقاصة ما يتحققش العدالة، يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء وأكثر من الطبقة المتوسطة.

دبا إلى كان في الطبقة المتوسطة تيشربوا 2 البوطات في الشهر راه هناك من يستفيد من 30 إلى 40 بوطة في النهار، في النهار، وحرى المحللون على مدى الحكومات السابقة ما شي هاذي الحكومة الأولى اللي تتفكر في هاذ الشي، دارت دراسات وحاولوا وقالوا كيفاش نديروا باش نوحموها، نقلصوا الخ، ما لقاوش كيفاش يحققوا هاذيك العدالة، لو وجدت هاذك الدعم يمشي فقط للطبقة الفقيرة والهشة والمتوسطة ويوقف هنا أحنا ما عندناش مشكل، ولكن ورغم ذلك نحن نترث وسأشرح لماذا؟

إذن هذا نظام المقاصة الإصلاح ديالو هو إصلاح هيكلية، هو يهدف بالأساس، كما قلت، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه هاذيك الميزانيات اللي كابتة نحو الفئات التي تستحقها أيضاً وأيضاً نحو العدالة الاجتماعية، هذا هو المهم، وهاذ صندوق المقاصة في 2018 تقريباً غادي يكلف 13 مليار درهم برسم قانون المالية ديال 2018، المهم هاذ السنوات زاد شوية 2012-2018 في 2017 كان 12 مليار قبل منو كان 11 مليار، فلحظنا أنه تيزيد شوية ولكن هاذ الزيادة ما شي هي اللي مزعجة ومريكة لنا، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية الإصلاح اللي كان دار صندوق المقاصة، كان 56 مليار في 2012، أنت تتقول ليا هاذي 40 مليار اللي نقصنا فين مشات؟ هي ما كاتنش هاذ 40 مليار كنا تنتسلفوا، كنا نتجيبوا تندعموا صندوق المقاصة غير نتوصلوا مثلاً 18 مليار، نوصلوا 18 مليار باش غادي نكملوا؟ نأخذ ميزانية الاستثمار أو لا نأخذ ميزانية التسيير؟ ولا من الديون؟ ما عنديش، 3 المداخل، الحكومات السابقة آش تدير؟ إما تمشي تستندن وإما كناخذ من ميزانية الاستثمار راه في 2013، 15 مليار من ميزانية الاستثمار باش نقصات الميزانية السابقة.. علاش؟

لأن تسد النفقات ديال صندوق المقاصة إلى حد انه ما بقاتش الميزانية تتحملها، إذن هما ما شي الفلوس موجودين، تقل ليا ما عظتمش في صندوق الدعم فين غادي تعطيمهم، ما كانوا موجودين، غير موجودين.

هو أموال ما كانوا موجودة هي أموال وصلنا لها ولكن بالافتراض، ذاك الشي علاش تزدت المديونية وبالنقص من ميزانية الاستثمار.

فلذلك الآن إلى تجاوزنا 13 مليار في 2018 تقبلوا منين نجيبوا هاذيك مليار أو لا 2، إما من ميزانية التسيير ولا ميزانية الاستثمار ولا من الديون، راه ما كاتنش، 1، 2، 3، هذه النقطة الثانية.

الاعتبار التضخم المستورد من الخارج، الذي سينهك جيوب المواطنين. إن الاتحاد المغربي للشغل الذي عبر عن رفضه لنظام المقايضة في حينه، وما فتى يطالب بفتح حوار وطني حول موضوع إصلاح المقاصة، يعتبر أن إصلاح هذا الصندوق يقتضي إعادة تحديد مهمته في اتجاه دعم القدرة الشرائية لنوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة ومراجعة النظام الضريبي وطبعاً توسيع نظام الحماية الاجتماعية، ولن يتسنى هذا إلا في إطار فتح الحوار الاجتماعي الوطني الذي نساثلكم عن مآله، السيد رئيس الحكومة.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة.

هذه السيد رئيس الحكومة حزمة من الأسئلة المتعلقة بصندوق المقاصة، تفضلوا للجواب.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفرق التي طرحت هذا الموضوع، لأن هذا الموضوع كان فيه واحد شوية دالغط في هاذ المرحلة الأخيرة.

ومع الأسف الشديد كما قلت قبيلة، حاولوا البعض يستغلوه للتشويش على الحكومة من خلال الادعاء بأن هناك زيادة في البوطة، والحمد لله راه تبيين ما كين لا زيادة في البوطة ولا الو، وما كاتنش نية على الأقل في 2018، في 2019، دبا ما كين والو، نهار يكون راه غادي نعلنها بشفاافية.

كما أن التعيينات ديال جلالة الملك ديال الحكومة البارح أسقطت عدد من الإدعاءات والمزاعم، كثير من الناس كانوا تيتسناوا غادي يقولوا هاذك الحزب غادي يخرج، هاذوك الأحزاب غادي يدخلوا، هاذيك الحكومة غادي تطيح، هاذك البلوكاج، ما كان لا بلوكاج لا والو.

هذا تفاوض غادي بين أحزاب طال قليلاً ولكن هذا تيعكس الجديدة ديالنا مع الأحزاب السياسية وديال هاذ الأحزاب السياسية المعنية، إن شاء الله، وأتمنى أنا مثل ما فعل السيد الرئيس على الوزراء الجدد، إن شاء الله، عمل جيد ونجاح مقدر في عملهم.

هاذ القضية ديال إصلاح صندوق المقاصة، الهدف ديالو أولاً ما كاتنش الخضوع لإملاءات الدولية، بزاف هاذ الهضرة، احنا بيدنا الآن نصلحو أو لا ما نصلحوش.

وأنا اقترح هذا يكون واحد الموضوع ديال اللجنة المعنية، يجي الوزير المعني وتناقشوا في اللجنة ويخطوا المعطيات ويقولوا لنا، راه احنا باقي ما

حتى تفوت الأزمة، هو عندو القدرة والمرونة باش يثبت.
بالمناسبة أنا قلت هاذ الشي أمام بعض الخبراء وعجبهم هاذ التشبيه،
لأنه تشبيه حقيقي، فهذا يعطي للدرهم ثبات وصلابة أمام الهزات الخارجية،
هاذ الشي اللي كاين، ودرناه دبا لأن احنا عندنا واحد الصلابة في
الاقتصاد الوطني تمكنا باش نديره بطريقة سلسة، بطريقة إرادية بدون
مشكل، وقت ما وقع لا قدر الله إلى موقعش راه مزيان، مخسرنا والو، إلى
وقعت الهزات نكونوا أكثر صلابة للثبات أمامها.

طيب معشر الأخوات والإخوان،

أشنو عندنا دبا؟ عندنا غاز البوطان، ياك، عندنا غاز البوطان راه
حضرت عليه، غاز البوطان اليوم هاذ مادة محممة لجميع المواطنين
والمواطنين، ولذلك احنا أعطينا له أهمية، ومرة أخرى كقول راه ميكوش
حتى منقيسوهاش إلا إلى كانت الشروط باش ميضرش ذاك الشي
الطبقات الفقيرة والهشة والمتوسطة، وبنقى نزيد حتى المتوسطة حتى هي
لأنها تحتاج كل الرعاية وكل العناية.

فلذلك مكينش قرار الآن ولكن كاين دراسة إستراتيجية، كاين اللي
يقتول لك وعلاش كندرسوا راه داروا الآخرين دراسة؟ علاش كديرها؟
لأن بعد كل فترة من الفترات 3 سنين 4 سنين 5 سنين، كتغير جميع
المعطيات لا من حيث الاستهلاك لا من حيث الأئمة ديالها على السوق
الدولية، لا من حيث طريقة الاستعمال، في واحد الوقت مكناش
كنستعملوا في الفيرمات، مكناش كنستعملوه باش نطلعوا الماء من البير،
مكناش كنستعملوه باش نسخنوا بعض الأمور اللي ماشي صناعية وذاك
الشي ديال التسخين إلى آخره.

دبا ولينا كنستعملوه فكندرسوا باش نعرفوا فاين كيتوجه هاذ الدعم
أكثر، ثم غادي نديروا واحد المجموعة ديال الاحتياطات وغادي نشير لها
بعد قليل، إذن هذا هو بالنسبة للغاز البوطان.

بالنسبة للمواد الأخرى المدعمة، لان عندنا غير ثلاثة المواد، عندنا
الغاز البوطان، وعندنا السكر، وعندنا الدقيق، الدقيق غير واحد، نوع
معين من الدقيق الموجه إلى مناطق معينة.

إذن بالنسبة للسكر هذا تدارت فيه واحد المجموعة ديال الإجراءات
لإعادة هيكله هذا القطاع، وإعادة تأهيل القطاع، فبالنسبة للسلسلة
السكرية التي تحتاج إلى إعادة التنظيم بالنظر إلى الإشكالات اللي تيعرفها
هذا القطاع، والتي تمثل بالأساس في تراجع الإنتاج الوطني للسكر
المستخلص من النباتات السكرية المنتجة محليا واللجوء المكثف إلى استيراد
السكر الخام، مما يؤدي إلى ارتفاع غلاف الدعم الموجه لهذا القطاع بالنظر
لارتفاع الأئمة العالمية للسكر الخام في 5 سنوات الأخيرة 3.24 مليار درهم
سنة 2015، اليوم ولى 3.66 مليار درهم تقريبا، تقريبا 4 المليار ديال
الدرهم.

ومن أجل إعادة التوازن إلى هذا القطاع والتقليص من التبعية إلى

النقطة الثالثة وهي محممة، تعرضت السيدة المستشارة لاسامير ومرونة
الدرهم، أولا لاسامير مول لاسامير هو اللي دعا الدولة المغربية ومشى
للقضاء، ذاك الشي علاش دخلت القضاء، ومنذ دخلت القضاء في الجهاز
التنفيذي اللي هو الحكومة لا يمكن أن يتدخل، لأن القضاء جهاز مستقل
وزاد استقلالية بعد الإصلاحات الأخيرة، فالآن ما يمكنش.

فلذلك ما عندها علاقة دبا نخلطوا هاذ القضية لاسامير مخططة بالقضية
ديال صندوق المقاصة، ما كاينش علاقة بهم، المهم لا علاقة له بالحكومة،
هناك عندو علاقة بمول لاسامير اللي مشى دعا الدولة المغربية ودخلها
للقضاء، فاش دخلها.

ثالثا الدرهم، ما كاينش تعويم الدرهم هي مرونة فيها هامش يساوي 2.5
و2.5 وكان من قبل فيها هامش أقل 0.3، 0.3 واضح، وذاك الشي اللي
دوزنا دبا ديال 15 اليوم دبا بينت بأنه فعلا معدوش تأثير وأن أبقينا في
الهامش الأول، وأن مكينش النقص، لأن قلت لي التضخم، بمعنى أنه احنا
الدرهم غادي ينقص، هو بالعكس تزداد بواحد شوية، ماشي نقص، لأن
الهامش مرونة الدرهم يعني أنه يزيد تارة وينقص تارة أخرى.

فمكناش نخوف من هاذ الشي، وهاذ الشي دارت عليه خبرات مغربية
ماشى دولية، بنك المغرب مع مكتب الصرف حتى مع الأبنك المغربية
الأخرى، مع خبراء مغاربة، راه 12 سنة دبا وهما كانوا كيدرسوا، كيشوفوا
المؤشرات إلى آخره، والحمد لله اليوم المؤشرات كلها إيجابية على المستوى
الاقتصادي، تمكن المغرب باش ينطلق لهاذ المرونة ديال الدرهم متحكم فيه،
مرونة متحكم فيها.

كما من قبل هاذك السعر ديال المرونة القصيرة اللي هو الثابت متحكم
فيه عن طريق تدخل بنك المغرب، كذلك اليوم هذيك المرونة في واحد
الهامش صغير 2.5% زائد 2.5، بنك المغرب موجود باش يتحكم
منتجوزش لا السقف الأعلى ولا السقف الأدنى، إذن ما هي التخوفات؟
وغادي نمشيوا للأيام المقبلة والشهور والسنوات المقبلة غادي يتبين
هاذ الشي على الأرض، مكناش نخوف، بل بالعكس هو كيتقوي المناعة
للاقتصاد الوطني أمام التقلبات الدولية.

اليوم خصنا نديروا هذا درناه بطريقة إرادية اليوم ماشي مفروض علينا،
لأن إلى خريناه حتى توقع ارتباكات كبيرة يمكن يكون مفروض علينا أنذاك
نديروها، احنا درناه بطريقة إرادية لأن كمشوفوا أنه غادي يقوي المناعة
ديال الاقتصاد الوطني، وديما هاذ كمشهها بحال البنائيات اللي مبنية بطريقة
معارضة للزلازل، كيفاش كنديروا ليها؟ واش كزيدوا تثبتها ولا كترخفها؟
إلى كاين شي مهندسين هنا راه غادي يفهموا، كترخفوها، كندخلوا البنائة
(flexible) مرنة، كيجيه الزلازل كمشي وتجي وكنتي، إلى ثبتناها بزاف
الزلازل يطيح بها.

الدرهم نفس الشيء، إلى أعطيناها شوي ديال المرونة، إلى وقعت أزمة
دولية كيشي شوية، كينزل شوية، وكطلع شوية، كينزل شوية وكطلع شوية،

السياسية الوطنية من 2007 وأنا كنتعقل بلا ما نذكر بالأساء اللي كيهضرو على صندوق المقاصة والتقليص من الدعم فيه والغاء هذا الدعم من بعد وتوجيه هذا الدعم وفق برامج اجتماعية، ها شحال غادي نعطيو للأسر، هاذ الشئ من 2007.

وفي الانتخابات ديال 2011، كلها البرامج ديال الأحزاب السياسية المختلفة كانت فيها هذه حاضرة، ولكن منذ ذلك الحين إلى اليوم والناس يحاولون ويقاربون ويسددون، ما لقاوش الطريق لها، نتمناو نلقاو الطريق، ولكن وفق عدالة اجتماعية.

الإجراءات المواكبة، من المعلوم أن الإصلاح الشامل والتدريجي لنظام المقاصة يهدف أساسا إلى توفير هوامش إضافية لتمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر الملموس على مستوى عيش المواطنين، وهي البرامج التي ترمي إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقات التي تستحقها، ونذكر من بينها برنامج "تيسير" الذي يسعى إلى محاربة الهدر المدرسي، برنامج المساعدة الطبية "الراميد"، برنامج "دعم الأرامل" وغيرها من البرامج الاجتماعية.

ومن الطبيعي أن مواصلة الإصلاح الشامل من خلال رفع الدعم عن باقي المواد المتبقية لا يمكن أن يتم ولن تقوم به الحكومة إلا في إطار مقاربة شمولية، تتضمن جملة من الإجراءات المواكبة التي تتوخى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين نظام استهداف الفئات الفقيرة والهشة، وذلك في انسجام كامل وتام مع مختلف البرامج الحكومية الأخرى.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تعمل جاهدة على مراجعة وتيسير إجراءات وشروط الاستفادة من البرامج الاجتماعية بغية تحسين الاستهداف ورفع من عدد المستفيدين من هذه البرامج، وهذا المستفيدين كيرتفعوا سنة بعد سنة، العدد دياهم، وذلك من خلال جملة من التدابير الإجرائية الرامية إلى إرساء نظام فعال لرصد الفئات الفقيرة والهشة بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية وتطوير حكامه مردودية منظومة الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار كإطار كإطار جوج إجراءات أساسية:

الإجراء الأول هو اللي خدامين عليه هو إرساء السجل الاجتماعي الموحد، السجل الاجتماعي الموحد، وهو من البرامج الاجتماعية الذي يندمج في إطار تصور شمولي يضمن الانسجام والتكامل والانتقائية بين مختلف البرامج، ومع الأسف الشديد هاذ الشئ ما كإينش، الآن بالطريقة الآلية، بمعنى تتكون برامج، كيكون عندنا ناس كيستفدوا من عدد من البرامج، ناس أيضا خاصهم يستفدوا مقصين من هذه البرامج لأن ما عندناش معلومات دقيقة على كل المواطنين، ثم البرامج الاجتماعية اليوم هي الانخراط فيها إرادي، أشنو هو إرادي؟ عندنا برنامج "دعم الأرامل"، خاص ذيك الأرملة اللي كإينة في جاعة قروية بعيدة ولا قريبة خاص تعرف بعدا بأن البرنامج كإين، وخاص تكون عندها القدرة باش تمشي تقلب فين

الأسواق الخارجية، لأن عندنا هواجس، الهاجس ماشي فقط ديال أن المادة مدعمة وخاصها تكون تحت تصرف المواطنين وقت ما بغاوها إلى آخره، ولكن أظن حتى المهنيين حتى هما ما خاصناش يتضرروا نتيجة إما لارتفاع الثمن في الأسواق الدولية، إما عدد من العوامل الأخرى، إذن كإين مجموعة ديال الجهات كلها اللي خاصك تراعي لها، وكنتدير الميزان بينها وتتخذ القرارات في الاتجاه الذي تراه مناسبا، والرفع من مردودية القطاع الفلاحي المنتج للنباتات السكرية، في هذا الاتجاه تم اعتماد الإجراءات التالية:

- أولا، الرفع من مداخيل الفلاحين المنتجين للنباتات السكرية عبر الرفع من ثمن الشمندر وقصب السكر على مرحلتين، وقد تم تحقيق هذا الإجراء عن طريق مراجعة مستويات الدعم المقدم للسكر المصفي؛

- تحيين مستوى الثمن المرجعي الذي يتم بموجبه حماية الإنتاج المحلي للسكر الخام من أجل الحفاظ على تنافسية السكر الخام المنتج محليا والحفاظ على القدرة الإنتاجية للفلاح المحلي؛

- ثالثا، اعتماد برنامج تعاقدى جديد يهدف إلى تأهيل هذا القطاع على مدى 7 سنوات من سنة 2013 إلى 2020 من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من تغطية الحاجيات الوطنية من هذه المادة الأساسية.

وقد عرف الإنتاج الوطني للسكر المستخرج من النباتات السكرية المنتجة محليا تطورا مهما، إذ مرت نسبة تغطية حاجياتنا الوطنية من 20% سنة 2012 إلى 42% سنة 2015 ثم 50% سنة 2016، وهذه النتائج ساهمت في تقليص الدعم الموجه لقطاع السكر والتخفيف من عبئه على خزينة الدولة، حيث فاق هذا الدعم خلال بعض السنوات 5 ملايين، ولكن هذا قديما واليوم راه - كما قلنا - أقل من 4 ملايين درهم تقريبا.

أما بالنسبة لقطاع الدقيق الوطني، الدقيق فقد تم التقليص من حصة الدقيق الوطني الموزع وحصرها في 6 مليار قنطار برسم سنة 2016، هذا الدقيق كإين واحد النوع ديال الدقيق اللي موجه لجماعات معينة أو جهات معينة وفق مؤشرات الفقر هو اللي مدعم، بدل من 9 مليون قنطار اللي كإين واحد الوقت دبا وصلنا ل 6 مليون، كل عام كنتصو واحد الشوية وتتصلو بعض المناطق اللي ما بقاتش محتاجة لهذا الدقيق المدعم مع تحيين الدورية الوزارية المتعلقة بإنتاج وتوزيع الدقيق الوطني للقمح اللين وإدراج مقتضيات من شأنها إعادة هيكلة هذا القطاع وتحسين جودة الإنتاج، كما تم تكثيف المراقبة وتشديد الإجراءات الجزرية المتعلقة بجودة الدقيق المدعم. وفي نفس السياق ومن أجل ضمان استقرار أثمان الخبز، يتم تفعيل بنود البرنامج التعاقدى الذي يهدف إلى تطوير وهيكله قطاع الخبز.

الآن آتي إلى الإجراءات المواكبة للإصلاح الشامل للمقاصة والإجراءات اللي بدينا فيها وعلى حسب إتمام هذه الإجراءات من بعدها غادي نتخذو القرارات المناسبة على حسب سيناريوهات البدائل الممكنة.

وبالمناسبة هذه القضية ديال إصلاح صندوق المقاصة وتوجيهه للدعم وفق برامج معينة للدعم هاذ الشئ راه كإين في برامج مختلف الأحزاب

● تحقيق التثاقية المعلومات الخاصة بنظام الحماية الاجتماعية في ظل تعدد المتدخلين والفاعلين في إنتاج المعطيات والمؤشرات في أفق بلورة تدبير مندمج لرصد وتتبع مؤشرات الحماية الاجتماعية؛

● ثانيا، إحداث قاعدة مؤشرات في مجال الحماية الاجتماعية ووضع نظام معلوماتي من شأنه أن يمكن من تدبير أفضل للسياسات المتعلقة بمجال الحماية الاجتماعية من خلال تجميع وتحليل المعطيات المتوفرة بالمؤسسات المدبرة لأنظمة الاحتياط الاجتماعي بالمغرب.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إذن هذه هي الشروط التي في إطارها والاحتياطات التي سنتخذها قبل أن نمس هاذ صندوق المقاصة، وأنا سنحرص فيه إن شاء الله على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وستعمل الحكومة جاهدة على أن يبلغ هذا الورش نهايته في أفق بلوغ هدف التقسيم العادل للإمكانيات المتوفرة وللإمكانيات المرصدة للصندوق المقاصة عن طريق استهداف الفئات المحتاجة والمستحقة حقها، تحقيقا للعدالة الاجتماعية المنشودة. شكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

إذن في إطار التفاعل مع الجواب ديار السيد رئيس الحكومة، سنستمع لستة تعقيبات، نبدوها بتعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

ذاك الطاجين فيه شي حوايج تحرقوا، وفيه شي حوايج كتنناو ما يتحرقوش، لأنه ولكن بدا كينشف الماء في الطاجين، وإلى واصلتوا هاذ السياسة التقشفية اللي غير موجهة باختيارات ورؤية سياسية واضحة، يعني سياسة تقشفية، ارتجالية، بداتنا الحكومة السابقة، وأنتا مستمرين عليها الآن، وغنتذاكر معاك السيد رئيس الحكومة مع السادة أعضاء الحكومة ديالكم بكل صدق باش نحسمو بعض الأمور، صندوق المقاصة خاصو يتصلح أكيد، لأنه عندو عبء اقتصادي كبير وما بقاش كيققق الأدوار ديالو الاجتماعية، يعني ذاك الدعم ما بقاش كيمشي للمستحقين.

تسجل هاذ البرنامج، وشكون عندها الإمكانيات باش تتحرك، وخاص تكون عندها القدرة باش تجمع الوثائق ديالها، هذا هو الانخراط الإرادي في البرامج، دبا هاذ البرامج هذه الانخراط فيها إرادي.

إذا عندنا هاد السجل الاجتماعي الموحد غتولي الدولة هي كنعرف اللي محتاجين، وتمشي لهم، هي البرامج ستذهب عند من محتاجون إلى أن يستفيدوا منها، وماشي هها اللي غادي يجيو فقط عند البرامج، بطبيعة الحال إذا كان شي وحدين بغاو يجيو ما كين مشكل، ولكن هي الدولة غادي تولي عندها سجل كامل، فيه المعلومات ديال مختلف المواطنين، جميع المواطنين وغادي يمكن هي آذاك تعرف المؤشرات ديال الحاجة ديال عدد من المواطنين.

إذن وسيشكل هذا السجل، إذن هاذ السجل الاجتماعي الوحيد هو إجراء تمهيك سياساعد على الرفع من حكامه البرامج الاجتماعية ومن التثاقية ومحاربة الإقصاء والاستفادة المزدوجة، وسيشكل هذا السجل المدخل الوحيد للاستفادة من مختلف البرامج الاجتماعية، حيث يحدد لكل أسرة ترتيبها في سلم المؤشر السوسيو اقتصادي، وبالتالي مدى أهليتها للاستفادة من البرامج الاجتماعية.

ويتوخى هذا البرنامج المعلوماتي المندمج حل مختلف الإشكالات التقنية التي تشكل عائقا في كثير من الأحيان أمام تنفيذ نظام استهداف ناجع وفعال يمكن من الاستفادة الفعلية من البرامج الاجتماعية من قبل الفئات التي تستحق ذلك، حيث سيشكل هذا السجل الاجتماعي الموحد المنطق الوحيد - كما قلنا - للولوج لكافة البرامج الاجتماعية؛

الثاني هو تحسين أنظم الحماية الاجتماعية: من المؤكد أن رفع الدعم عن باقي المواد المعنية بنظام المقاصة يجب أن يواكب بتعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين من أجل معالجة التداعيات المحتملة لهذا الإصلاح.

وجديرا بالذكر في هذا الإطار، أن الحكومة انخرطت في ورش إصلاح هام يتوخى تحسين حكامه منظومة الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، منظومة الحماية الاجتماعية من خلال ضمان تنسيق مختلف أنظمة التغطية الاجتماعية، وهو الورش الذي رصد له أزيد من مليار درهم، 100 مليون أورو، تمويل وشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تعزيز قدرات الحكومة في بلورة سياسة موحدة للحماية الاجتماعية، وتوسيع التغطية الصحية الأساسية في أفق تعميمها، وتطوير الهندسة الاجتماعية من خلال تعبئة مختلف الموارد المالية والبشرية وتحسين العرض وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة، وفي هاذ المجال كانت قامت عدد من الدراسات ديال المقارنة مع تجارب دولية التي سبقتنا في هذا المجال، ونجحت نسبيا، قليلا أو كثيرا، واحنا أيضا بصدد رصد هذه التجارب كلها باش من نعاودش نبدأ من الصفر، وإنما سنستفيد منها لنصوغ تجربتنا الخاصة، التجربة المغربية والوطنية، وعلى هذا الأساس ينتظر أن يسفر هذا الورش الهام عن النتائج التالية:

وأصلحو صندوق المغربي للتقاعد، قالوا لكم ارفعوا المجانية على التعليم ها أننا نتقبلوا منين دزوا لها، قالوا لكم هللكوا الصحة العمومية ها أتم هلكتوها، قالوا لكم أصلحو سوق الشغل ها أتم درتوا التعاقد، قالوا لكم أصلحو سوق العملة ها أننا تديرنا التعويم.

السيد رئيس الحكومة،

تجي حتى إلى هنا وتقول لنا هاذي دازت 15 يوم ما وقع والو، إوا علاش درتية؟ درتية باش ما يوقع والو؟ راه درتية باش توقع شي حاجة، هاذ الحاجة ما بغيتيش تقولها لا لنا ولا للمغاربة، إذن فتواضعوا، تواضعوا السيد رئيس الحكومة، هذه هي الحقيقة ديال الأشياء، هذه هي الحقيقة ديال الأشياء، انتوما كتطبقوا الإملاءات، أكيد ماشي بالحرف، راه حتى هما، راه حتى كما قلنا البارح في واحد الاجتماع هنا في البرلمان راه حتى هما فيهم شوية ديال الصواب، راه ما يقول لكش دير هاذي وهاذي.

هاذيك المادة 4 السيد رئيس الحكومة باش يعرفوها المغاربة، واحد المادة 4 في القانون ديال صندوق النقد الدولي اللي المغرب عضو في هذا الصندوق كتجي كل عام، كل عام تتجي كنتشاور معكم وتجلس معكم وتتفاوض معكم، وآخر مفاوضة داروا معكم 15 دجنبر، فاش صدرو التقرير، وقالوا لكم عوموا الدرهم، وقالوا لكم تبارك الله عليكم الله يجازيكم والله يرضي عليكم ورضوا عليكم، قالوا لكم الله يرضي عليكم استمروا في هاذ الشي اللي كنتديرو، يعني في التدابير التقشفية باش تهلكوا الفقراء في البلاد، وعطاوا لكم شهادة حسن السلوك معها، علاش هاذ الشي؟

في 2012 نذكركم السيد رئيس الحكومة، فالذكرى تنفع المؤمنين، وصل سعر البترول أكثر من 120 دولار للبرميل، العجز في الميزانية شحال وصل؟ زاد 7، العجز في الميزان التجاري، جميع العجزات تعمقت، خاصكم تخلصوا، تديرو الفرق، تخلصوا ذاك الفرق في العجزات، قلتها، كتلتجؤوا للاستدانة الاقتراض والنقص من ميزانية الاستثمار.

في 2013 درتوهم ب 2 بعدا، مشيتوا تسلفنا وحيدتوا الميزانية ديال الاستثمار باش تغطيوا تلك العجزات اللي كانت خطيرة جدا، اللي كانت - لا قدر الله - كانت غتوصل توصل للسكتة القلبية، كونوا متواضعين واعترفوا للمغاربة بهاذ الشي، راه ماشي عيب، ماشي عيب، ولكن هاذك الشي اللي شاط اللي قالت الأستاذة راه ما ديتوهش للاستثمار في الحماية الاجتماعية أو في الدعم الاجتماعي للمواطنين، غطيتوا به فقط العجزات علاش؟ باش عاود ثاني هاذك الصندوق يرضى عليكم باش تبقاوا تسلفوا، بقتوا كتسلفوا، كتسلفوا كتسلفوا وغرقتوا البلاد. الآن احنا واصلين 65 - قل الحقيقة - 65 ولا 66% ديال الدين العمومي، ديال الخزينة أما العمومي كامل راه احنا في 83%، يعني راه احنا في الخط الأحمر، أنا ماشي كقول هاذ الشي السيد رئيس الحكومة باش تجي تقول ليا إيوا المستثمرين يسمعو لك هاذ الشي وما يجيوش، لا، خاص الحقائق وهذه هي الشفافية، الحقائق كما هي تقال.

اليوم سمعتك مزيان السيد رئيس الحكومة قلت - وخاصنا نغقلو عليها كاملين، فالذكرى سنتفعنا في المستقبل - قلت وسجلوها مزيان أنه المستحقين الهشة، الفقيرة، المتوسطة هاذ الشي اللي قلتوا، فاش سمعتكم قلت هذا درت للذهن ديالي واحد الحاجة قلتوها صحح ليا يمكن أنا نكون ما تنفهمش مزيان فأسمو، إذن أشنو اللي بقاوا؟ بقاوا غير الأغنياء، الأغنياء قلال إذن غيسهل الاستهداف ديالهم، علاش مشيتوا لاستهداف ديال الأغلبية الساحقة ديال الشعب؟ ديروا الاستهداف لهاذو اللي قلال رصدهم فين كايين، فين ساكينين بالعوامل، بذاك السجل الاجتماعي اللي قلتوا، وما تصيفط لوش البوطة وباقي الشعب صيفط لو البوطة ديالو، صيفط لو السكر ديالو، صيفط لو الآخر ديالو، احتراماً لكرامة المواطنين ما تعطيمش ذيك البطاقة يبقى يجي يدير (la queue) يدير الصف حدا شي محل باش يهزوا البوطة أو لا يهزوا كيلو ديال السكر.

هاذوك البرجوازيين الكبار اللي لباس عليهم أحصيوهم قلال، غير يعني على سبيل التفكير مع الحكومة لإيجاد الحلول ل 6 سنين هاذي باقي ما لقيتوش الحل، 6 سنين من 2012 باش بدأت الحكومة السابقة، اللي انتوما تترأسها وتترأسوا هاذي الآن، ما شي أننا نفس الشخص ولكن بالأغلبية الحكومية، نفس الأغلبية الحكومية، لأن بغينا نتساعدوا، حيث أنا بقيت فيا فاش قلت أودي نتمناوا لقاوا الطريق، يعني راكم تالفين ما لقتوش الطريق، عرفت علاش؟ لأنه ما توضعوش وتشاركوا وتذكروا وتحاوروا مع كل القوى الحية في البلد باش يعاونكم.

داب أنت تتجي تتشكي علينا تقول ما لقيناش الطريق، ما تشورتيش معنا السيد رئيس الحكومة ما تشورتي حتى مع شي واحد، تشورتي غير مع صندوق النقد الدولي، تشورتي معهم، نقول لك، تشورتم مع صندوق النقد الدولي في 2012 وأعطاكم التوصية قال لكم خصكم لا مناص من ساوهاها، إصلاحات هيكلية كبرى، وأنا تسميها تدابير تقشفية، ونكونوا واضحين مع المغاربة ومع أنفسنا، هاذ الإصلاح اللي تتذكروا عليه هو ما شي إصلاح هو إلغاء الصندوق، رفع الدعم، ياك كنتوا تدعموا المازوط ولصاخص ما بقتوش تدعموه، يعني أننا أش تسميوه الإصلاح؟ هي ما تبقاوش تدعموا واحد الحاجة الصندوق تلغيوه كاع ما يبقاش.

متافقين أسيدي، أشنا هو البديل؟ باقي تالفين، ها أنت قلتها، ما كايين باس، في 2012 قالوا لكم خصكم تنقصوا من النفقات الاجتماعية، ورفعتم الدعم على المازوط ولصاخص وغاز البوتان جاي راه قلتها عاود ثاني، قلت اللفظ وخا أنا ما نوقفش عليها، ولكن قلت نهار لي غرغفوا الدعم على غاز البوتان غنقولها، إذن ما نكرتيش، غير أكان بغيتوا تفاعوا المغاربة كما فاجأتهم في سعر التعويم أو لا ذاك الشي ديال تعويم ديال الدرهم، وحتى هو داخل في هاذ الشي قالوها لكم في 2012.

السيد رئيس الحكومة،

قالوا لكم حيدوا النفقات ديال الدعم، قالوا لكم حيدوا المساهمة ديالكم

فالسجل اللي سمتوه، هاهو سجلتو هنايا، السجل الاجتماعي الموجه، أنا خوفي "الموحد" (أشنو قلت؟ إيه، حيث كتبته هنا، ما كئشوفش مزيان، معندي النضاضر) على كل حال الموحد شكون اللي غيوحد؟ واش غيوحد 35 مغربي ولا الفئات الهشة ولا؟ وضح لنا هاذ القضية هاذي فيها الكثير من الغموض؟

الإجراء الثاني اللي قلتوه هو الحماية الاجتماعية، اسمح لي السيد رئيس الحكومة المحترم، درتوا فيه الإنشاء، من غير قلتوا راه تعطى لكم مليار درهم باش تطوروا هاذ نظام الحماية الاجتماعية، ولكن درتوا فيه إنشاء، احنا اليوم كنا تنتسناو، إنشاء يعني كلام، كلام ماشي إجراءات وتدابير مدققة محسومة رقم 1 أشنو غندير؟ رقم 2 أشنو غندير؟ 3، 4، 5، تنهضر على الحماية الاجتماعية ونلاقيو جميع الصناديق ديال الاحتياط الاجتماعي، هاذ الشي عرفت شحال واحنا تنقولوا هاذ الكلام السيد رئيس الحكومة، ما قلتيش غير أنت، تقال قبل هاذ الشي، دبا اليوم ما كناش محتاجين تيجي تقول لنا راه غندير، تيجي تقول لنا أودي راه احنا كحكومة راه بدينا في الإجراءات ها فين وصلنا في الإجراءات.

فإذن لابد من الحوار، لابد من الإسراع ببعض الإجراءات اللي تنبان، حضرت عليها السيد رئيس الحكومة، هاذ الشي ديال الأنظمة المعلوماتية اللي غنعمم أو الرقمنة، الرقمنة ديال كل شي باش تسهال العملية ذيك الساعة ديال اتخاذ أي إجراء أو تدبير اللي يقدر يعوض صندوق المقاصة، أو نظام المقاصة، لا بد من أنه يتعوض.

ثانيا، ديروا واحد الحاجة السيد رئيس الحكومة ما جبتوش معايا هو تما عندي واحد الكتاب، الكتاب أنا أدعوك للعودة إليه اللي هو تقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللي صدر يناير 2012، تقرير في موضوع "من أجل ميثاق اجتماعي في المغرب"، هذه مؤسسة دستورية، دارت مجهود جبار وتقوا بيا السيد رئيس الحكومة، فيه مسالك مهمة جدا، أنا أكيد راكم قريتوه، ولكن غير فقط أدعوك للعودة إليه، وكافة أعضاء الحكومة، لأنه يدعو إلى ميثاق اجتماعي تضامني ما بين كل مكونات الشعب، وما غنحتاجوش الحكومة ذيك الساعة تعطى الصدقة لشي واحد أو أنها تربي بعض الفئات الاجتماعية على الطلب، بل سنعمد على الجهد والعمل والإنتاج باش كل المغاربة يكونوا فخورين بنفسهم وفخورين بوطنهم. شكرا جزيلًا على حسن استماعكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

فالي بغيت نقول السيد رئيس الحكومة، علاش كنعقول ارتجال، هذه سجلتها باش نقرأها، باقي لي شوية ديال الوقت، الارتجال هو أنكم تقرون أو تتخذوا قرارات لإنجاز تدابير وإصلاحات مواكبة ما كئديروهاش، وسميتها احنا تالفين ما لقيناها الطريق.

الاستهداف كان في 2013 باش تقرر وما تدارش إلى اليوم، إلى اليوم باقي ما تدارش، باش حيدتوا، نسولك وجابو السيد رئيس الحكومة وإذا جات على خاطرك، رفعتوا الدعم على ليصانص وعلى المازوط وكنتوا، قتلوا غندعموا الفلاحين اللي كانوا كسيتعملوا هذه المواد، تدمموهم، والتمتوا باش تجهزوا 5000 ضيعة بالطاقة الشمسية المتجددة باش تخففوا العبء على ذوك الفلاحين، واش درتوا هاد 5000 ولا ما درتوهاش؟ لا أعتقد، ولكن مزيان نجابو رغم أنه 5000 أقل بكثير من الضيعات اللي مفروض أن خاصنا ندعموها لأنه حرمانها من واحد الدعم. كنتوا التزمتموا تديروا واحد المركب ميناوي للغاز الطبيعي، فين وصلتموا فيه؟

هاذ الميناء ديال الغاز باش نديرو المخزون ديال الغاز باش نكونوا مستعدين لأي شي حاجة صادمة من برا، غيكون تيزر المخزون ديالو الطاقة الإستيعابية ديالو 17.5 مليار متر مكعب.

كنتوا غتشجعوا القطاع الخاص باش يستثمر في الطاقات المتجددة، فين وصلتوا السيد رئيس الحكومة؟ رغم أن الجواب اللي عندي ما درتوهاش، باقي هاذ القطاع حكر على العمومي فقط، كنتوا درتوا غندعموا المخزون الإستراتيجي للمواد النفطية باش توصلوا تفوقوا 3 أشهر، تعتقد دبا احنا واصلين شحال؟ 56 يوم ياك السيد الوزير؟ تقريبا 56 يوم ما غلظتتش.

هاذ الشي كلو اللي تنقول لك التزمتموا به هاذي 5 سنين وما درتوهاش، عرفتموا علاش؟ لأنه الحكومة كامونية بزاف، ما كئديروش كئدوزوا القرار التقشفي، عباد الله ساكتين لأنه احنا مغاربة دراوش، تنقولوا صافي دوزناها، دوزناها، وتتنساوا والمغربي صابر، صابر على التقشف، صابر على الزلط، صابر على الأزمة، حتى تننوض في شي بلاصة عاد تتحكوا، داك الشي علاش تنقول كامونيين. وأشنو تنسناو للشروع في إنجاز هاذ التدابير اللي أتما خديتوها على عاتقكم وما التزمتموش بها؟

تواضعوا شيئا ما السيد رئيس الحكومة، غنعقول لك الحل ديال هاذ الشي اللي تنقترحوه بكل صدق، مغربي يخاطب مغربي، فتحوا حوار لأنه هاذ الإصلاح والى ما كناش إصلاح شمولي ترابطي ما بين كل شي هاذ الشي اللي تذكركنا عليه اللي قال لكم صندوق النقد الدولي خاصكم تديروا فيه إجراءات التقشف، شركوا المغاربة وتكون تعبئة مجتمعية باش كل شي ينخرط، حتى إلى كان شي فئة غضحي، تضحي وهي عارفة علاش تنضحي كونوا متأكدين السيد رئيس الحكومة والى فتحتوا حوار مع القوى الحية في هاذ القضايا كلها حتى واحد ما غيقول لا، لأنه غيكون هناك تضحيات بشكل تضامني، كل الفئات والمكونات ديال المجتمع غنعضامن مع بعضها البعض.

لأن دبا كاع الموضوع الكبير في هاذ الموضوع ديال صندوق المقاصة هي الفئة المستهدفة، هو جاء باش يحافظ على التوازن، هاذ الفئة اللي كيخصنا ما تضررش خاصنا نمشيو ليها، كيفاش غادي نمشيو ليها؟ هنا مثلا غير كلام على الطبقة المتوسطة كيفاش هذا اعطينا الدعم، عملنا هاذ السجل واعطينا الدعم، الطبقة المتوسطة كيفاش غادي نوصلو لها الدعم؟

فعلا هنا كيحي الحوار الوطني واش عبر الزيادة في الأجور، عبر إلغاء الضرائب وغيرها، عدة إجراءات باش الطبقة المتوسطة كتحافظ على التوازن ديالها، وكذلك نسينا واحد النقطة السيد الرئيس، هي التدابير والإجراءات المصاحبة للمقاولة الوطنية، لأنه عبر السيرورة ديال الإصلاح هاذ الصندوق ديال المقاصة، جا كيحافظ على المقاولة الوطنية من المنافسة ديال الأسعار وبالتالي على القدرة ديالها على..

مخالصة الكلام، هاذ الصندوق يأتي في إطار إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، وهذا جاء في كثير ديال المداخلات بأن هذا النموذج يسائلنا الآن، وبالتالي يولي تقريبا الكل يجمع أنه استنفذ جزء من الأغراض ديالو، وبالتالي الآن خاصنا ندخلوا إلى نموذج تنموي، مغربي في إطار هاذ النقاش العام في جميع المجالات باش نرفعو ونحسنو من القدرة الشرائية للمواطنين.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن أتدخل فيما تبقى من الوقت لتبيان موقف التجمع الوطني للأحرار من موضوع المقاصة، ورفع الدعم التدريجي عن بعض المواد الأساسية كالسكر المحول مع الاحتفاظ بحق الساكنة المعوزة في الجبال والمناطق التي تستعمل "القالب" من الاستفادة منه، لذلك فإننا نشكر السيد رئيس الحكومة، على جوابه الصريح والواضح، مؤكداً أننا سندعمكم كعريق في هذا التوجه الرامي إلى رفع الدعم عن السكر لاعتبارات صحية، والتي لها تكلفة كبيرة وتساهم في تأزيم الوضع الاجتماعي أولا.

وثانيا، لتوجيه مبالغ الدعم إلى دعم القطاعات الاجتماعية كالصحة مثلا.

فبالرجوع إلى موضوع إصلاح المقاصة ومنظومة الدعم الموجهة إلى الاستهلاك، نبرز داخل فريقنا أنه يجب أن يستهدف الطبقات الأكثر حاجة

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات السادة المستشارون المحترمون،

كان الهدف من إحداث صندوق المقاصة منذ منتصف القرن الماضي هو تنفيذ السياسات الحكومية بشأن استقرار الأسعار، سيما أسعار المواد الأساسية التي لها علاقة مباشرة بالمعيش اليومي للمواطن، إلا أنه مع مرور السنوات اتضح أن الصندوق يعاني من اختلالات في تديره، مما استدعى التدخل ديال الحكومة، لأنه أصبح يهدد التوازنات المالية للدولة. أنه يفوت على الاقتصاد الوطني فرصة مهمة على مستوى الاستثمار وأداء الديون وحتى على التسيير كما جاء في مداخلتكم السيد الرئيس، أنه كذلك حاد عن الأهداف التي من أجلها أحدث الصندوق، حيث سجل المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2013 أن 20% من الأسر الأكثر فقرا لا تستفيد إلى في حدود 9% من مخصصات الصندوق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن حجم التحديات التي يواجهها الإصلاح وكذا المشاكل التي تشهدها البلاد، سيما في هذه الظرفية، تستدعي من الحكومة الحرص على تقديم مقاربة شمولية ومتعددة الأبعاد في التعاطي مع هذا الإصلاح، احنا ربما السيد رئيس الحكومة لا نتفق مع مقولتك "يمكن ألا تقوم به الإصلاح"، ممكن أن صندوق المقاصة يمكن ما نصلحوهش، فالمسؤولية ديال الحكومة هي الإصلاح، ولذا ندعوكم إلى الاستمرار في الإصلاح، إلا أن هذا الإصلاح ما بغيناهاش يكون على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وذات الدخل المحدود.

وفي هذا الإطار ندعو إلى بلورة تصور أعمق، فعلا دبا المسألة ديال التصور السيد الرئيس، طرحتي جزء منه هو فعلا هذا هو المجهود اللي خاصو يتبذل خلال هذه السنوات كما طرحتموا 18، 19 مكابنش إصلاح كيخص الانكباب الفعلي والجددي ومن الأفضل يكون هذا الإصلاح متوافق حوله كما جاء في بعض المداخلات، لأنه حتى الدول اللي نجحت والحكومة عملت زيارة لعدة دول اللي سبقتنا في هذا المجال ومن الشروط ديال النجاح خاصو يحصل واحد التوافق حوله، هاذ النقاش هو مهم خاص الميزد منه، والتوافق حتى مع القطاعات الاجتماعية والنقابات وغيرها، ومثلا الإجراءات اللي جا ديال السجل الاجتماعي الموحد خاص يتم الاتفاق على هذا السجل والنقط اللي فيه وطريقة التزليل والملاء حتى ما يتحرموش الفئات، ولهذا ندعو إلى إعادة تأطير تنظيم إعادة تأطير نظام المقاصة وفق لنظام العقلانية الاقتصادية.

ندعو كذلك إلى اتخاذ إجراءات مواكبة، تستهدف ضمان ثبات القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، خصوصا الفقراء والطبقة المتوسطة، من قبيل إعداد برنامج واضح للدعم المباشر، مع آلية فعالة وآمنة لتنفيذ الاستهداف،

أن هذا القطاع هو الأكثر امتصاصا لمخصصات المقاصة، وذلك بالتفكير جيدا في البحث عن بدائل طاقية لخلق الظروف المناسبة من أجل الاستغناء عن المساعدة للتأهيل الذاتي للمعنيين بالدعم وانتشاهم من بؤر الفقر.

الإصلاح ينبغي أن يندرج في إطار مقارنة شمولية، هاذ المقاربة الشمولية للسياسة الاقتصادية التي تنهجها بلادنا. ينبغي على الحكومة أن تعتمد إلى تأهيل الموارد البشرية، ضبط شروط اندماجها في مسارات الإنتاج الاقتصادي وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وهنا أخص بالذكر ذوي الدخل المحدود، اللي لباس عليه الله يزيدو وهو غير معني، وينبغي على الحكومة أن تواجه مشكل الاحتكار، السيد رئيس الحكومة إلى كان القانون يمنع الاحتكار فلا زالت الحكومة الحالية تتعايش مع الاحتكار، نعطيك مثال: مثلا قطاع النقل يعاني من الريع ويعرف الاحتكار، لا يعقل باش تجي وزارة النقل توقع احتكار مع مستمر وتمتع باقي الشركات الوطنية أو الأجنبية أن تستثمر في النقل البحري، هاذ الشي راه مفارقة غريبة، يعني قانون الإطار احنا تنقولو الاحتكار ما كيناش وتنجي الحكومة تكسر هاذ الظاهرة الاحتكار، إذن فالريع أو سياسة الريع ينبغي القطع معها، سواء في النقل عبر الطرق أو في النقل البحري، وعندنا ملفات وعندنا دلائل على صحة ما نقول.

أخلص إلى أن الإصلاح الذي بوشر في السابق لم يكن شاملا السيد رئيس الحكومة، سواء من حيث دعم القدرة الشرائية أو من حيث تحقيق الأهداف المتوخاة حول هذا الإصلاح، وبالتالي اليوم الحكومة مطالبة بفتح أورايش إصلاحية كبرى من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من أجل تعزيز التنافسية.

احنا في الفريق الاشتراكي السيد رئيس الحكومة، كمكون لهذه الأغلبية حريصين على دعم هاته الحكومة من أجل تمتع وتطوير الاقتصاد الوطني ديالنا عن طريق تشجيع الاستثمار، عن طريق محاربة الاحتكار، وعن طريق تعزيز التنافسية، ولكننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سننظر متمسكين بأن الزيادة في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك تعتبر خطأ أحمر من شأنه زعزعة الاستقرار والسلم الاجتماعي، وأية مبادرة حول الزيادة دون دراسة المخاطر - لا قدر الله - التي يمكن أن تصاحب هذه الزيادة، فإننا سنكون ضدها، وأكتفي بهذا القدر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومعدرة للمجموعة عن ما حصل.

للدعم، مبرزين أن تجارب الإصلاح التدريجي للدعم الماضية فيه بلادنا أثبتت فعاليتها، مثلا قطاع المحروقات، حيث ساهم هذا الإصلاح في توفير مبلغ 3.5 مليار دولار لخزينة الدولة، تم استعمالها في مجموعة من البرامج والمخططات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، مع العمل على تحقيق استهداف أمثل للطبقات المستحقة للدعم.

وفي الأخير نؤكد لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أن فريق التجمع الوطني للأحرار، منصهر معكم في كافة القرارات التي سنتخذونها في إطار الأغلبية الحكومية، وكما عهدتونا دائما في كافة المحطات السابقة، ملتزمون بمواقفنا، ثابتون على العهد، منفذين لكافة التزاماتنا السياسية بكل مسؤولية لما فيه مصلحة وطننا ومواطنينا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أرى لزاما في هذا التعقيب أن أؤكد بأن اختيار فريقنا لطرح هذا السؤال كان نابعا من قناعتنا بأن إصلاح صندوق المقاصة يجب أن يندرج في إطار إعادة توجيه السياسات العمومية نحو خدمة التوازنات الاجتماعية الكبرى، نحو العمل على إرساء إصلاح حقيقي لنظم المقاصة ولنظام الحماية الاجتماعية، مع تقوية برامج المساعدة المباشرة، لماذا السيد رئيس الحكومة؟ لأن صندوق المقاصة بعد مضي زمن طويل على إحداثه، كما تفضلتم في الجواب، أصبح اليوم يشكل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة، وأن طريقة تديره أضحت فائدة للنجاعة، أضحت، السيد رئيس الحكومة، فائدة أيضا وعاجزة عن تحقيق العدالة الاجتماعية، واقع المقاصة اليوم يتطلب من الحكومة القيام بمجهود تنموي، القيام، السيد رئيس الحكومة، بمجهود استثماري كبير في البنيات التحتية، وأعطيك مثال ينبغي على الحكومة وعلى جميع الجماعات الترابية أن تسارع الزمن وأن تبادر كل من موقعه إلى فك العزلة في الجماعات الترابية الأكثر فقرا وتضررا.

على الحكومة، السيد رئيس الحكومة، أن تعتمد إلى خلق بنيات الخدمات الأساسية وأن تعتمد إلى خلق سياسة واضحة لتشغيل السكان المحليين عوض تقديم الدقيق إليهم كدعم لهم. ينبغي على الحكومة أن تضع نصب أعينها خارطة الطريق من أجل الاستثمار في قطاع الطاقة، باعتبار

عندو دعم ديال الدولة، النقل الجوي عندو دعم ديال الدولة، التخزين في البلد المصدر له عندو دعم ديال الدولة، هذا ماشي دعم عمومي؟
نعطيك أمثلة أخرى السيد رئيس الحكومة، الصيد البحري، الصيد في أعالي البحار، كايئة رخص الاستغلال لبعض المحظوظين، الضرائب كيتبروا منها ويكيعوا الثروة السمكية وسط البحر، دعم المواد البترولية اللي كيستفدوا منها هاذ القطاع.

نعطيك مثال آخر في السكنى والتعمير، السيد رئيس الحكومة، دعم كبار المعشين العقاريين اللي كياخذوا أرض بأتمنة بخسة، هاذو ماشي أغنياء؟ واش عندكم الجرأة أنكم تمشيوا (effectivement) للأغنياء مباشرة، هاذ الصندوق ديال المقاصة - كما قلتوا السيد رئيس الحكومة - بغيتوا تستهدفوا الأغنياء اللي هما واحد النسبة للههم ديال المغرب باين، كايئة نسبة قليلة 10% 15% ديال الأغنياء، هاذ الشي اللي بغيتوا تقيسوا قيسوه بشكل مباشر، واحنا كنعطيوكم اقتراح، فرضوا الضريبة على الثروة السيد رئيس الحكومة، هاذوك أغنياء عندنا كيفاش يخلصوا، هذوك الفلاحة الكبار اعطيوهم الضريبة، اعلاش الإعفاءات الضريبية؟ واحد عندو مئات الهكتارات وهو معني.

السيد رئيس الحكومة، كايئة ناس اللي عندهم ضيعات بمئات رؤوس الأبقار، وكل واحد كيتزاد ليه عجل كياخذ 4000 درهم، والمواطن كيتزاد ليه ولد كياخذ 200 درهم.

السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للضرائب، اللي كيستورد طائرة خاصة، عندو الضريبة 2.5%، اللي كيستورد يخت عندو ضريبة 2.5%، اللي كيستورد اللوبيا والعدس عندو 60%.

السيد الرئيس:

خلينا فذاك العجل من فضلك.

المستشار السيد مبارك الصادي:

هاذو ماشي فقراء؟

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

نطالب بإصلاح هيكلية، وهاذ المنظومة ديال الإحسان ما خصهاش تكون، خاصنا المغاربة حشومة عار يمشيوا يبقاوا بالبون غادين مصافين يطلبوا الدعم ديال السكر والزيت والطحين.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الحكومة لكم الكلمة.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعاً في البداية كنت أتمنى أن السيد رئيس الحكومة، يعتذر على التأخير ولا السيد رئيس الجلسة، لأنه السادة المستشارين المحترمين ومعهم بعض الوزراء كنتسناو أربعين دقيقة باش نبدأو الجلسة، يعني جوج ونصف مابدينا حتى لثلاثة وعشرة ديال الدقائق.

طبعاً هاذ صندوق المقاصة وما أحدثه من نقاش، السيد رئيس الحكومة، اتما كتنقولوا المشاورات مع المؤسسات المالية المانحة للقروض، احنا كنعبروها إملاءات، اتما كتنقولوا كايئة مشاورات مع المؤسسات المانحة، أي صندوق النقد الدولي، واحنا كنسميها إملاءات ديال صندوق النقد الدولي، وهاذ الإملاءات ديال صندوق النقد الدولي فارضة على الحكومات المغربية المتعاقبة، الحكومة السابقة، وهاذ الحكومة، ويمكن الحكومات اللي قبل، واحد المجموعة ما تسميها بالإصلاحات، منها هاذ المقاصة والإصلاح ديال التعليم والصحة والتشغيل إلى آخره والوظيفة العمومية، واحد المجموعة ديال القطاعات اللي تعتبرها هاذ المؤسسات غير منتجة، كتنطلب من الحكومات المغربية أنها تدير فيها إصلاحات، باش الحكومة والدولة ترفع يديها على كل ما هو اجتماعي، وهذا كان اعتراف ديال السيد رئيس الحكومة السابق، وقال بالحرف "حان للوقت للدولة كي ترفع يدها عن الصحة والتعليم" باش نكونوا واضحين.

كتنقولوا أنكم واضحين مع المغاربة، السيد رئيس الحكومة السابق ملي كان عندو الجرأة ورفع الدعم، رفع الثمن ديال البنزين، الكازوال ب 2 دراهم والسويبر بدرهم، ذيك الساعات راه كان عارف على أنه الحكومة غادي تخلي تدريجياً على هاذ الصندوق ديال المقاصة، الداعي والأسباب اللي كتنقولوا، كتنقولوا هاذ الصندوق كيستفدوا من الأغنياء، واحنا بغينا الاستفادة تمشي للطبقة الفقيرة والمتوسطة، باش كل شي يتفق معكم واحنا متفقين معكم.

نسولكم، السيد رئيس الحكومة، واش هاذ الصندوق الوحيد اللي كايئة اللي كيستفدوا من الأغنياء؟ أنا كنعقول لك كايئة صناديق كتهم فقط الأغنياء، اعلاش ما تمشيوش ليهما؟ نعطيوك أمثلة، عارفين أنتما الأمثلة، ولكن نعطيوك احنا الأمثلة، أنا نعطيوك الأمثلة، السيد رئيس الحكومة، صندوق ديال الدعم الفلاحي، وسطر معايا على هاذ الشي، كبار الفلاحين استفدوا من أراضي الدولة، صوديا وصوحيطا ب 1500 درهم للهكتار، ياك؟ وما كيخلصوش الضرائب، وعندهم الدعم، إعفاء ضريبي، عندهم الدعم على إلى شراوا بعض الآليات، إلى شرى جرار عندو الدعم ديال الدولة، إلى دار حفر ديال الآبار عندو دعم ديال الدولة، المنتج اللي كيصدروه برا

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

شكرا جزيلاً السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارين المحترمين،

أولاً، الحكومة السيد المستشار المحترم، لا تنتهج سياسة تقشفية، واش اللي كيزيد 5 مليار مرة واحدة في سنة واحدة ما بين 2017 و2018 في ميزانية التعليم بوحدها هاذي كتسمى سياسة تقشفية؟ اللي كيزيد عدد التشغيل، اللي كيزيد بواحد العدد صاروخي من سنة إلى سنة أخرى واش هذا كيتسمى تقشف؟ ما يمكنش هذا ليس تقشف وليست هناك أي سياسة تقشفية، بالعكس الاستهداف ليس سياسة تقشفية، الاستهداف هو ترشيد للتوجيه، وليست هناك سياسة ارجالية لدى الحكومة بالخصوص في ما يخص إصلاح صندوق المقاصة، لأن كنا كنديرو دراسات، من احترام الخبراء والهيئات والمؤسسات والإدارات اللي كنتشغل في هاذ الدراسة، كنعقول لهم على الأقل أرى نشوفو النهاية ديال الدراسة باش نعرفو (les pistes) اللي غادي نمشيو لهم، البدائل التي أمامنا وأين سنذهب في هذه البدائل؟ وكون بغينا ندير غير تحكيمية كون غادي نجيو ونديرو ذاك الشي اللي عندنا في التجارب أو ما قيل ونخدمو عليه، لا، نحن سنبنو على دراسات موضوعية، واضحة، ثم أيضا قلنا عندنا جوج ديال الأمور كنعشغلو عليها:

الأمر الأول: هو إحداث السجل الاجتماعي الموحد، وبطبيعة الحال هاذ السجل الاجتماعي الموحد غيتبني على السجل الوطني للسكان، هناك سجل آخر كيتسمى السجل الوطني للسكان، السجل يمنح لكل فرد من الأفراد منذ ولادته رقم وحيد للتعريف، غادي يجي من بعد بلاصة هاذ الرقم ديال البطاقة التعريف الوطنية، وسيوفر هذا السجل بذلك هوية إلكترونية لكل شخص تؤمن له الاستفادة الآمنة من الخدمات الإلكترونية من خلال التحقق من هويته دون ما حاجة إلى الإدلاء بوثائق إثبات أخرى، ومن المنتظر أن تكون لهذا الورش انعكاسات إيجابية على الخدمات على المواطنين على أيضا تحول إلى العالم الرقمي الذي ننشده جميعا.

وهذا راه كندار فيه الآن كنعطور فيه المنظومة المعلوماتية الضرورية لهذا المجال. هذا منو غيتبني هاذ السجل الاجتماعي الموحد، وهاذ السجل الاجتماعي الموحد، كما قلت، هو غادي يوفر لنا المعلومات الاجتماعية والمستويات السوسيو اجتماعية ديال الفئات المستهدفة، وهذا أيضا راه بصدد إحداث وتطوير المنظومة المعلوماتية الضرورية له، ما عندنا ما نديرو يلاه انطلقت هاذي غير فترة قصيرة وغادي تكمل في آخر 2018، ولكن هو واحد نظام معلوماتي طويل معقد وخاصك تدخل له المعلومات، فهو فيه عمل طويل وتيستغلوا عليه الخبراء، فلذلك إن شاء الله، غادي أسمو.. وما شي تالفين، وماشي تالفين، احنا عندنا رؤية واضحة ولكن أيضا الدراسة وإعداد الشروط حتى هذا، ماشي إعداد الشروط بالتلفه، لا ما

تالفينش.

تحدثو السيد المستشار على التبعة الطاقية، ما افهمتش هاذ القضية؟ التبعة الطاقية موروثه، واش يلاه درناها؟ بالعكس، طيلة السنوات الأخيرة خفت التبعة الطاقية ديال المغرب، التبعة الوطنية نقصت وتنقص سنة بعد سنة، وفي إطار البرامج الآن ديال تطوير الطاقات المتجددة احنا، إن شاء الله، راه أتما نتعرفوا الهدف ديال المغرب هو نحققو 52% من إنتاج الطاقة عن طريق الطاقات المتجددة في أفق 2030 تقريبا، راه ما بقي لنا والو، ولكن المشاريع الآن اللي تنجز راه قوية إلى حد أنها، إن شاء الله، سنختصر الزمن في الفترات المقبلة، إذن هذا عندها الإستراتيجية ديال الوطنية للتنمية المستدامة اللي تتضمن واحد الجزء من هاذ الشي.

تحدثوا الفلوس اللي مشاوا للبرامج، جميع البرامج الاجتماعية وجميع النفقات الاجتماعية ديال الحكومة السابقة واللاحقة، ما دام بغيتو نديروهم حكومة واحدة لأن ما عندنا مشكل ما نقاوش نقولو السابقة واللاحقة، الحكومة بدأت في 2012 وغادي نستمر إن شاء الله حتى إلى 2021 وربما نزيدو من بعد، من ذيك الساعة لدا راه جميع البرامج الاجتماعية تزدت، غنعقول لك غير المنح في 2012 كانت 700 مليون درهم الآن 2 مليار و250 مليون درهم إلى زدنا ديال التكوين المهني، 2 مليار و250، يعني 3x7 تضاعفت 3 مرات، دعم الأرامل ما كانش، بدا، كان الهدف 400 مليون درهم دبا وصلنا ل 800 مليون درهم، راه قريب مليار، برنامج تيسير في 2012 و2011 كانت 500 مليون درهم دبا 800 مليون درهم، ربما يرتفع السنة المقبلة ليقترب من مليار درهم.

التعليم راه احنا وضعنا 5 مليار ديال الدرهم اللي تزدت في ميزانية التعليم مرة واحدة بين 2017 و2018، والتشغيل عن طريق التعاقد، التعليم في سنتين غادي نحققو 55000، ما كايبنش تقشف وما كايبنش تراجع، بالعكس هاذي راه قطاعات اجتماعية.

إذن ما قاله شكون اللي قال صندوق النقد الدولي قال لنا نقصو في التعليم، نقصو في الصحة، إذن نحن خالفنا هاذ التوصيات التي قيلت ديال صندوق النقد الدولي وغادي نخالفوها وغادي نزيدو في ميزانية التعليم، غادي نزيدو في ميزانية الصحة، وغادي نخالو هاذيك التوصيات، الحاجة اللي ماشي مناسبة لنا ما غادي نديروهاش وخا يقولها العالم، الحاجة المناسبة لنا غادي نديروها وخا يقولها آخرون أو العالم.

وبالمناسبة الانتقال إلى السعر المرن للدرهم هو قرار وطني، وبنك المغرب كيشغل عليه، وهاذ الشي قالو لكم والي بنك المغرب في اللجنة، كيشغل عليه المغرب منذ 12 سنة تقريبا وغيشغل في الدراسات، هاذو خبراء مغاربة، كون البنك الدولي حتى هو قالوا ولا كون شي جهة أخرى حتى هي طبقته ولا كون هذا، واش احنا دبا إلى قلنا غادي ندخلو الحواسيب نقولو لا أمريكا دخلت الحواسيب احنا ما ندخلوش الحواسيب،

فلذلك دعم الفلاحة باش يتجمعوا في إطار تعاونيات ويوفروا واحد الفضاء والإمكانية باش يكون الإنتاج قوي هاذ الشي راه كيتندم من الدولة، وكيتدعموا جميع الفلاحة سواء كانوا صغار أو متوسطين أو كبار، والكبار راه عندهم في نفس الوقت ما قلناه من ضرائب، وبطبيعة الحال هذا لا يمنع من أنه باش نزيدو الضرائب على.. شي ضرائب معينة إلى كانت على الثروات وعلى أسمو، ماشي ضد.

طيب إلى كنا دائما نرجع لقضية التقشف، لو كان هناك تقشف، فاش تحيدت 15 مليار من ميزانية الاستثمار، لو كون بقت هاذيك 15 مليار محيدة، ها هي تحيدت في سنة واحدة، جمدت في الحقيقة في سنة واحدة، جمدت في سنة واحدة، السنة الأخرى رجعنا، دابا هاذ العام وصلنا لرقم غير مسبوق من الاستثمار العمومي في شموليته اللي هو 190 مليار درهم في سنة واحدة سنة 2018، وهذا شيء مهم جدا وهو غادي ينفذ الاقتصاد الوطني وغادي يعطيه دفعة إن شاء الله مع الحرص على العدالة الاجتماعية التي تحدثنا عنها.

المختصر المفيد الذي أريد أن أؤكد عليه، وهو أن إصلاح صندوق المقاصة هو جزء من البرنامج ديال الحكومة، ولكن هاذ الإصلاح ديال صندوق المقاصة يجب أن يتم بالطريقة الإيجابية، بالطريقة التي تنفع به المواطنين ولا يضر القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والطبقات الهشة والطبقات المتوسطة، أكره السيد المستشار المحترم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أشكر جميع السيدات والسادة المستشارين والوزراء على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

واش هذا كلام؟ وإلى قالوا لنا خاصك تدخلوا الحكامة وتطوروا نظام الحكامة تقولو ما نديروش هاذ نظام الحكامة ما تطوروهش، ما نديرو حكامة جيدة، اللي قال شي حاجة مزبانة وهو أننا احنا ما عندنا مشكل، ما عندناش عقدة نقص، مركب نقص ما عندناش، ولكن إلى ما خدامش لنا عن طريق خبراء الخبرات ديالنا الوطنية وشفتنا بأنه يمكن لنا نديروه بطريقة مغايرة، احنا غادي نديروه بطريقة مغايرة، وهذا هو المبدأ ديالنا وعلى هاذ الطريقة غادي نمشيو.

القضية ديال نمشيو للأغنياء الآخرين ميزان، راه خاصنا نعرفو بأن الفلاحة، فينو الأستاذ؟ الفلاحة منذ ثلاث سنوات والتضريب ديال الفلاحة بدت للكبار، وبغينا نديرو للصغار حتى هما نديرو لهم، درنا للكبار، إيه كايته، وسنة بعد سنة، وكاين برنامج حتى ل 21 ديال الزيادة، غير ذاك الشي، تقال ذيك الساعة منفاجؤوش لأن هذا باش ما نضروش القطاع الفلاحي غادي نمشيو فيه تدريجيا، (avec un préavis) بمعنى قلنا ليه هو عارف الضرائب اللي غادي تكون في 2019 و 2021، عارف اشكون اللي غادي توصلو.

فلذلك كيتيها من دابا من خلال الإصلاح الهيكلي ديال المؤسسات ديالهم، ومن خلال التغيير إلى آخره، أما هذا التضريب، والحكومة هي اللي قامت بهاذ التعريف ديال الحكومة، يعني من 2012 إلى اليوم، الحكومة هي اللي قامت بزيادة الضرائب على الفلاحين الكبار.

ولكن أيضا الدعم ديال الفلاحة فيهم الآلاف بل مئات الآلاف ديال الفلاحة الصغار اللي استفادوا منها، دعم الفلاحة التضامنية جزء أساسي في مخطط المغرب الأخضر، وعندو ميزانية كبيرة، وكيشي وكيجمع الفلاحة، ولكن هو مبني على فكرة أنه الإنتاجات الكبرى لا تتم في ضيعات صغيرة أو في مساحات زراعية صغيرة.